



PROVISIONAL

A/40/PV.107
18 December 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(إسبانيا)	السيد دي بينييس	: الرئيس
(غابون)	السيد أويوى (نائب الرئيس)	: ثم
(الفلبين)	السيد مورينو سالسيدو (نائب الرئيس)	: ثم

- الحالة في الشرق الاوسط : تقرير الامين العام [٣٨] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٢٦٥٤ 85-64638/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الاوسط : تقرير الامين العام (A/40/168 ، A/40/668 و Add.1 ؛

(A/40/779 و Corr.1)

السيد فيلازكو سان خوسيه (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لا يخفى على أحد ان الحالة في الشرق الاوسط تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين بسبب استمرار سياسة العدوان والتوسع التي تتبعها اسرائيل بدعم عسكري واقتصادي وسياسي ودبلوماسي من الولايات المتحدة .

وكان من عناصر تلك السياسة أن تواصل اسرائيل رفضها الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ورفضها الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة . ويجدر بنا أن نكرر أنه من المستحيل التوصل الى حل عادل وشامل ودائم لازمة الشرق الاوسط ، واستعادة السلم في تلك المنطقة ما لم نضع في اعتبارنا أن القضية الفلسطينية هي لبّ مشكلة الشرق الاوسط والسبب الجوهري للصراع العربي الاسرائيلي . وبالتالي لا مجال لتوهم امكانية حل إحدى المشكلتين دون ايجاد حل للأخرى ، لأن الاثنتين ترتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا .

وبالمثل ، فمن مقتضيات إحلال السلم في المنطقة انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من كل الاراضي الفلسطينية ومن الاراضي العربية المحتلة الأخرى ، واستعادة الشعب الفلسطيني لكل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة الى وطنه ، وحقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين .

ولا بد من استبعاد الحلول الجزئية أو المنفردة لأن مآلها الفشل . ولا يمكن أن يقوم سلم في الشرق الأوسط مادامت اسرائيل تواصل سياسة انشاء المستوطنات الاستعمارية في الاراضي الفلسطينية وفي الاراضي العربية المحتلة الاخرى ، ومادامت مستمرة في طرد السكان العرب من اراضيهم ، وإحداث تغييرات ديمغرافية في المعالم الطبيعية والثقافية والدينية لتلك الاراضي .

ولا يمكن تصوّر إمكانية حلول السلم في الشرق الأوسط مع بقاء اسرائيل تحت حماية الولايات المتحدة ، وتلقّيها الدعم من حكومة واشنطن في ارتكاب جرائمها الدولية . فبالأمر انتهكت سيادة تونس ، واليوم تنتهك سيادة لبنان ، وعلى مَنْ الدور التالي ؟ وضد مَنْ في العالم العربي ستوجّه آلة الحرب الاسرائيلية غداً ، لإشاعة الموت والاحزان في الاراضي العربية ؟

ان سياسة ارباب الدولة التي تمارسها اسرائيل لا تضارعها إلا أعمال العبدوان التي تتعرّض لها اليوم أنغولا وبلدان خط المواجهة ونيكاراغوا على أيدي العنصريين في جنوب افريقيا والامبرياليين في الولايات المتحدة .

وهذا هو الارهاب وقد ارتقى الى سياسة الدولة ، مُطبقاً بكل قوة وعنف أولئك الذين يدّعون لانفسهم الحق الشرعي في التصرف خارج طائلة القانون الدولي دون خوف من عقاب .

وهذا هو السبب في أن الفارات الجوية التي شنها الصهاينة الاسرائيليون على تونس ، وهجماتهم البرية على لبنان تواكبت مع بث الالغام في موانئ نيكاراغوا على يد وكالة المخابرات المركزية ، وقصف العنصريين في جنوب افريقيا لانغولا بالقنابل .

وكوبا تؤكد من جديد تضامنها مع قضية الشعب الفلسطيني ، وتنادي بانسحاب القوات الاسرائيلية غير المشروطة من كل الاراضي العربية المحتلة ، وتدين التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل وجنوب افريقيا ، وتطالب فوراً بعقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة باشتراك جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

السيد العلوي (المغرب) : ما فتئت قضية الشرق الاوسط تحتل الصدارة

في قائمة المواضيع التي توليها الجمعية العامة أهمية خاصة . وان الظروف الحالية التي تناقش فيها جمعيتنا هذه القضية ، والتي تواكب احتفال منظمتنا بالذكرى الاربعمينية لتحتم علينا اليوم أكثر من أى وقت مضى مواصلة السعي الدؤوب نحو إيجاد السبل الكفيلة بوضع حد للآزمة التي تعرفها هذه المنطقة .

وليس بخافٍ أن قضية فلسطين هي أساس المأساة التي تعرفها منطقة الشرق الاوسط ، والتي يرجع تاريخها الى سنة ١٩٤٧ ، حين لجأت الامم المتحدة الى تقسيم الارض العربية الفلسطينية الى دولتين فلسطينية واسرائيلية . وكان بإمكان هذا الإجحاف أن يقف عند هذا الحد لولا أن اسرائيل اعتبرت هذا القرار غير الحد الأدنى ، وليس ملائماً لآطماعها التوسعية ، فعمدت بذلك الى استعمال أبشع وسائل التعسف والقهر لتنكر أبسط حقوق الشعب الفلسطيني السياسية ، كما نصّ عليها وفرضها قرار التقسيم الذي أحدث اسرائيل نفسها .

وظلت اسرائيل بعد ذلك ، كما هو معروف ، تتوسع على حساب البلدان العربية المجاورة ، فضمت القدس العربية ، والجولان السورية ، وغزة ، وما تبقى من الضفة الغربية . وحاولت بذلك جر أطراف عربية أخرى الى قلب النزاع أملا في أن تفقد القضية الفلسطينية صفتها التي تعارف العالم عليها .

وكان اكتساح لبنان منذ ثلاث سنوات دليلا واضحا على حقيقة ما تطمح اليه اسرائيل في المنطقة ، حيث لم يقتصر جيشها على احتلال هذا البلد ، بل عمد على ارتكاب أبشع الجرائم ضد المدنيين اللبنانيين الأبرياء ، وضد المخيمات الفلسطينية ، كما تشهد على ذلك الاحداث الاليمة التي عرفتها مخيمات صبرا وشاتيلا . ولا يسعنا اليوم ، وقد أحرز أبناء هذا البلد انتصارات حاسمة ضد الاستعمار الصهيوني إلا أن نحیی كفاح شعب لبنان ، وأن نؤكد تضامننا معه ، ودعمنا التام لوحده واستقراره ، واستعدادنا لمواصلة الجهود داخل جميع المحافل الى أن يسترجع استقراره وأمنه ، وأن يعود كما كان من قبل ، رمزا للتعايش بين مختلف طوائفه في إطار الديمقراطية والتعددية .

ان السياسة التي تنتهجها اسرائيل في المنطقة ، سياسة مستقرة وواضحة الاهداف ، تسعى في نهاية المطاف الى إخضاع الشعب العربي الفلسطيني وإطفاء شعله كفاح ابنائه . والدليل على ذلك أنه في كل مرحلة من مراحل توسعها لم تحجم اسرائيل عن اللجوء الى أبشع عمليات القهر والتدنيس ، حيث فرضت تشريعاتها القانونية والادارية على القدس الشريف قصد تغيير المعالم التاريخية والدينية لهذه المدينة ، ولجأت الى تسليح عناصر ارهابية لتدفع بهم الى تنفيذ عمليات الإبادة والقهر الجماعي . وواصلت إنشاء وتوسيع المستوطنات اليهودية ، واعتقال عشرات الآلاف من المواطنين العرب الابرياء وزجهم في السجون بدون محاكمة ، وغير ذلك من الممارسات التعسفية كالاغتيالات المسلحة على المدارس والجامعات ، وهدم المنازل ، وحل المجالس المنتخبة ، وحرق المزارع ، وإجبار السكان العرب ، أهل البلاد ، على الهجرة خارج بلادهم . وان إلقاء نظرة سريعة على التقرير الاخير للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في هذه الممارسات ليتيح لنا الفرصة للوقوف على حقيقة ما يجري في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، ويكشف لنا المدى الذي وصلت اليه اسرائيل في امتهاؤها لابطس حقوق الانسان ، ولقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

وكان ذلك ليس بكاف ، فقد دأبت اسرائيل على تمديد سياستها الارهابية خارج المنطقة ، فأرسلت طائراتها النفاثة لقصف المفاعل النووي العراقي ، ومؤخرا للاعتداء على حرمة التراب التونسي ، وعلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية . والجميع على علم بموجات السخط والإنكار التي اجتاحت المجتمع الدولي عقب هذه الاحداث ، وسيل الإدانات التي تلت تنفيذ هذه العملية الارهابية ، وفي ظلّيتها إدانة مجلس الامن .

ومما هو أدهى من ذلك أن الضباط وأصحاب الامر في اسرائيل لا ينكرون ما ينسب اليهم من ممارسات ارهابية ، بل تراهم يجهرون بها ويعترفون بأنهم يزاولونها وبأنهم مستعدون لمواصلتها ، مبررين ذلك بضرورة إنزال العقوبات الجماعية على العرب ، وخاصة على ما أسموه بإرهابي منظمة التحرير الفلسطينية .

ان البلدان العربية لى من عاداتها وتقاليدها أن تمارس الارهاب أو أن تشجعه . بل وقد سبق لزعماء هذه البلدان ، فرادى وجماعات ، أن استنكروا الارهاب في كل مرة وطالبوا بمقاومته . والشاهد على ذلك ما جاء بشأن هذا الموضوع في البيان الختامي للمؤتمر الاستثنائي العربي للقمة المنعقد مؤخرا بالدار البيضاء وهذا نصه :

"التزاما بالمبادئ التي تؤمن بها الامة العربية ، واستلهاما من حضارتها وأصالتها ، وتقاليدها العريقة ، فإن المؤتمر يستنكر بشدة الارهاب بجميع أشكاله وأنواعه ومصادره ، وفي مقدمته الارهاب الاسرائيلي داخل الاراضي العربية المحتلة وخارجها ، ويعتبر أن اللجوء الى الارهاب لا يتفق مع المثل العليا للانسانية ، ويدعو الى التمسك بمبادئ الحق والعدل لتحقيق الاهداف والدفاع عن المصالح الوطنية بالاعتماد على الوسائل المشروعة التي أقرتها المواثيق الدولية" . (A/40/564 ، المرفق ، ص ٥)

وكما يعلم الجميع فإن المؤتمر الاستثنائي العربي الاخير للقمة قد تم بحضور ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في شخص قائدها السيد ياسر عرفات ، الذي لعب دورا شخصيا كبيرا في إنجاح هذا المؤتمر ودافع بقوة عن المقترحات والتوصيات التي تضمنها بيانه الختامي .

وانطلاقا من هذا الموقف العلني والصريح الذي عبّر عنه الزعماء العرب في مؤتمرهم الاخير ، بحضور ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، يمكن ان نتوصل ، كما أشار مؤخرا جلالة الملك الحسن الثاني ، الى استنتاجين اثنين : أولا ان منظمة التحرير الفلسطينية حركة تحرر تناضل من أجل استعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وليست منظمة ارهابية كما يدّعي البعض . ثانيا ان مشروعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت بها واكدها في عدة مناسبات أغلبية اعضاء المجتمع الدولي عقب إقرار هذه المشروعية من قبل مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرباط سنة ١٩٧٤ . وفي هذه الحالة فإن مواصلة الطعن في هذه المشروعية لَمِنْ شأنه أن يقضي نهائيا على جميع الجهود التي بذلتها حتى الآن القوى المحبة للعدل والسلام .

ولا شك ان العامل الاساسي لدوام المأساة التي تعرفها منطقة الشرق الاوسط يكمن خصوصا في تمادي اسرائيل لتجاهلها للمبادئ والتدابير التي وضعها وخططها المجتمع

الدولي كأساس ملائم لإحلال سلم عادل وشامل في هذه المنطقة . وكما نعلم جميعا فإن قائمة القرارات والتوصيات التي اتخذتها مختلف أجهزة الأمم المتحدة في هذا الشأن ، قائمة طويلة ومتنوعة .

وقد كان برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين خطوة هامة في طريق تسوية هذه الازمة ، حيث طالب هذا الاعلان بعقد مؤتمر سلام دولي تشارك فيه جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية . والاعضاء على علم بالتأييد الهائل الذي أحرزه هذا المؤتمر من طرف العديد من الجهات والمؤتمرات الدولية والجهوية ، نذكر منها حركة دول عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومؤخرا المؤتمر الاستثنائي العربي للقمة المنعقد بالدار البيضاء .

ومساهمة منهم في هذه الجهود ، وشعورا منهم بالمسؤولية القومية والتاريخية الملقة على عاتقهم بخصوص هذه القضية ، بادر الزعماء العرب الى إقرار خطة عربية شجاعة تعرف بخطة فاس للسلام التي رحب بها العديد من الجهات والمنظمات الدولية والجهوية ، بما فيها جمعيتنا الموقرة هذه ، والتي تم اعادة تأكيد الالتزام العربي الجماعي بها في الدورة الاستثنائية الاخيرة للقمة العربية .

ان الازمة التي يعرفها الشرق الاوسط والتي ترتبط أساسا بمصير الشعب الفلسطيني ، لتشكل اليوم موضوع قلق بالغ بحيث انها تكتسي اليوم أبعادا أكثر خطورة من ذي قبل ، وبحيث انها تهدد السلم والأمن الدوليين تهديدا مباشرا . والكل يعلم ان أسباب هذه الازمة لا تعود في الاصل الى خصوصية طبيعتها أو لتشعب زواياها أو لكون الحلول بشأنها منعقدة ، بل هي تعود في الأساس الى تعنت اسرائيل ومقاومتها لـلارادة الجماعية ، وتجاهلها للقانون والشرعية الدولية ، زيادة على مواصلتها لسياساتها التوسعية ، ولممارستها لشتى أعمال القهر ضد المواطنين الفلسطينيين والسكان العرب الآخرين الرازحين تحت الاحتلال .

ومن هذا المنطلق ، يتعين على منظماتنا ان تتخذ أقوى الوسائل فعالية ، وأن تضاعف الجهود قصد إجبار اسرائيل على أن تتحمل مسؤولياتها ، وأن تعود الى الشرعية والقانون بما فيه احترام وتطبيق قرارات منظماتنا ذات الصلة .

ان وفد المغرب ، وجمعيتنا الموقرة مجتمعة اليوم لدراسة هذه القضية ، ليريد ان يؤكد مرة أخرى قناعة والتزام المملكة المغربية ، بعدالة ومشروعية حقوق الشعوب العربية الرازحة تحت الاحتلال ، وخاصة حقوق الشعب الفلسطيني وكفاحه البطولي من أجل استرجاع ارضه ووطنه واقامة دولته المستقلة فوق ترابه .

ان تضامن المغرب مع الشعب الفلسطيني ومع الشعوب العربية الاخرى ليس تضامنا فطريا صادرا من شعب عربي الى شعب عربي آخر ، بل هو وكما سبق أن أكدته جلالة الملك الحسن الثاني في عدة مناسبات ، تضامن مستلهم من اصالتنا وحضارتنا وتقاليدنا ، ونابع من تشبثنا بمبادئ القانون والحق والعدل والمساواة .

وقد صار من المسلم به دوليا اليوم انه لا يمكن احلال سلم شامل وعادل في المنطقة الا اذا توفرت الشروط التالية : الانسحاب الكامل والغير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بما فيها القطاع العربي للقدس الشريف ؛ ازالة جميع المستوطنات التي اقامتها اسرائيل بعد سنة ١٩٦٧ في الاراضي العربية المحتلة ؛ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والاستمتاع بحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف باشراف ممثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ؛ انشاء دولة فلسطين مستقلة تكون القدس عاصمتها ؛ اقرار حق كل دولة في المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعتترف بها دوليا .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أعبر عن شكر وفد بلادي للامين العام على تقاريره القيمة والمستفيضة التي أعدها حول هذه القضية . كما اتوجه بالشكر لسعادة رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ولرئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتقاريرهما حول القضايا المتعلقة بموضوع فلسطين .

السيد الزروق (الجاهيرية العربية الليبية) : مرة ثانية نعود هذا

الاسبوع الى مناقشة "مشكلة الشرق الاوسط" تماما كما نعود في كل دورة لمناقشة "قضية فلسطين" . ان الترابط بين هاتين المشكلتين يتمثل في ان "مشكلة فلسطين" هي جوهر

الصراع في الشرق الاوسط ، ذلك الصراع الذي يكشف يوما بعد يوم ، وسنة بعد اخرى ، حقيقة نوايا العدو الصهيوني التوسعية العدوانية ، التي لم تعد تقتصر على فلسطين ، بل تعدتها الى الاراضي العربية المجاورة . لقد اخذ التوسع الصهيوني في البداية صورة مستعمرات زراعية ، ثم دخل مرحلة ما سمي بالوطن القومي اليهودي الذي تظاهروا بأنه تجمع ثقافي وديني محدود العدد ، واذا بذلك التجمع يتخذ صورة كيان محارب عام ١٩٤٨ ، واستطاع ذلك الكيان ان ينتزع من الامم المتحدة القرار ١٨١ (د-٢) الذي اتخذ خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧ والذي يقضي باقامة دولتين في فلسطين ، الاولى عربية والاخرى يهودية ، مع اتحاد اقتصادي ، على ان تخضع القدس لنظام خاص . وهذا القرار مشوب ببطلان مطلق لانه لم يكن من صلاحية الامم المتحدة قانونا اتخاذ مثل هذا القرار ، لان صلاحية الانتداب على فلسطين لم يتم نقلها دستوريا وقانونيا من عصبة الامم الى الامم المتحدة بعد حل الاولى وانشاء الثانية . هذا فضلا عن ان قرار الامم المتحدة بالتقسيم مرتبط بتنفيذ الكيان الصهيوني لقرار الامم المتحدة ١٩٤ (د-٣) المتخذ بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٤٩ والذي يرفض تنفيذه حتى الآن . ولم يكن الكيان الصهيوني معنيا بهذه القضايا القانونية والدستورية ، فمخططاته التوسعية والاستيطانية كانت أبعد وأكبر من مضمون القرار ١٨١ (د-٢) الذي اتخذ خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧ . وكان ديفيد بن غوريون صريحا في احدى رسائله التي بعث بها الى زوجته من لندن بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٣٩ . فقد قال ديفيد بن غوريون :

"لم يصدق البريطانيون آذانهم عندما اخبرنا الحكومة البريطانية بحزم وثقة ذاتية قوية اننا لن نمكنهم من انشاء دولة عربية في فلسطين ، وان العرب لن يستطيعوا حكم فلسطين ضد ارادتنا" .

لم يكن قادة الكيان الصهيوني يهدفون من وراء تظاهروهم بقبول قرار التقسيم سوى الحصول على موطن قدم في فلسطين يضفي عليه المجتمع الدولي شرعية دولية ويمكنهم من خلاله الانطلاق لاحتلال وضم المزيد من الاراضي الفلسطينية والعربية المجاورة . وكان ديفيد بن غوريون صريحا بالنسبة لهذا الامر حيث يقول في رسالة اخرى وجهها الى ابنه عاموس بتاريخ ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٣٧ :

"انا من الدعاة المتحمسين للدولة اليهودية حتى لو كان ذلك يعد تقسيم فلسطين لانني اعمل من منطلق هو : ان دولة يهودية محدودة لن تكون هي النهاية بل البداية . فنحن عندما نحصل على ألف او عشرة آلاف دونم نكون سعداء ، لان الحصول على الارض مهم ليس في حد ذاته فقط ، بل لاننا من خلاله نقوى انفسنا . وكل زيادة في قوتنا الذاتية تساعدنا في الاستيلاء على البلاد بأكملها . فانشاء الدولة وان كانت دولة محدودة ستكون اكبر زيادة في قوتنا نستطيع الحصول عليها اليوم ، وسوف تكون محورا وركيزة قوية في نضالنا التاريخي لاستعادة البلاد بأكملها ، وسوف نجلب الى هذه الدولة جميع اليهود الذين نستطيع استيعابهم . ونحن واثقون من قدرتنا على جلب اكثر من مليوني نسمة . وسوف ننشئ اقتصادا يهوديا منوعا ، زراعيًا وصناعيًا وبحريًا ، وسوف نبدأ بانشاء قوة دفاعية ذات كفاءة - جيش من الطراز الاول . وليس لدى أى شك ان جيشنا سيكون من افضل جيوش العالم ، ومن ثم يمكننا ان نستوطن في جميع انحاء البلاد الاخرى اما عن طريق الاتفاق والتفاهم مع جيراننا العرب او بأية وسيلة اخرى" .

ان ما يمارسه الكيان الصهيوني ضد الاراضي العربية المجاورة هو باستخدام "هذه الوسيلة الاخرى" . لقد احتل كل فلسطين وجنوب لبنان والجولان ، ولا يزال يحتل طابا في ارض سيناء ، مستخدما تلك "الوسيلة الاخرى" التي اشار اليها ديفيد بن غوريون قبل اكثر من ثمانية واربعين عاما .

ان العقيدة الصهيونية تقوم على اليقين بانه على يهود العالم اجمعين ان يحققوا وجودا قوميا في الارض التاريخية للاسباط اليهودية الاثنى عشر . ان فكرة جمع الشمل هذه هي جوهر الصهيونية الدائمة ، اذ لا يمكنها التخلص من اغراء التوسع . فالكيان الصهيوني الذي انشئ في ظروف معروفة من الاشريعة والارهاب لا يقدر ، وان اراد ، ان يتخلى عن مسعاه العثيث نحو "المدى الحيوي" .

فبعد أن حصل على الشرعية الممنوحة من الغرب وحلفائه في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ اتجه إلى التوسع فاحتل في المرحلة الأولى أم الرشراش ، وضمن لنفسه منغذا على خليج العقبة ، ثم قام بغزو تآمرى للأراضي المصرية عام ١٩٥٦ ليحصل على امتيازات في البحر الأحمر ، ثم قام بعدوانه عام ١٩٦٧ ليحقق المرحلة الثالثة من إقامة إسرائيل الكبرى ، واستطاع في نفس العام أن يزيل خريطة فلسطين من الوجود وأعطى الأراضي الفلسطينية أسماء عبرية جديدة مثل يهوذا والسامرة . وبالإضافة إلى فلسطين امتد توسعه ليشمل الجولان السورية وجنوب لبنان وطابا المصرية وهي الأراضي التي لا يزال يحتلها . "بالوسيلة الأخرى" التي أشار إليها ديفيد بن غوريون .

أن تلك المراحل التي اعتمدها الكيان الصهيوني أثبتت إرادة التوسع المزمنة لديه ، وأن الكيان الصهيوني بعد أن ضم كل الأراضي الفلسطينية ، انتقل إلى مرحلة جديدة وإلى تنفيذ مخطط جديد يعرض للخطر وجود عدة دول عربية كدول مستقلة . وفي المجابهات المسلحة الأربع الكبرى عام ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ كان الكيان الصهيوني في كل مرة هو المعتدي ، وقد حققت له تلك الاعتداءات توسعا إقليميا على حساب الأرض الفلسطينية والأراضي العربية المجاورة .

أن ساسة الكيان الصهيوني يعتمدون في توسعهم على نظرية غريبة ، وهي أن المعتدي عليه سوف لن يذكر سوى آخر اعتداء ، ولن يطالب سوى بآخر حقوق تسم انتهاكها ، وأن مطالبه الجديدة سوف تغطي على مطالبه القديمة ، وتحمله على نسيانها يائسا من إمكانية تحقيقها . وكان أبا إيبان وزير خارجية الكيان الصهيوني الأسبق ورئيس لجنة الشؤون الخارجية فيما يسمى بالكنيست الإسرائيلي واضحا في هذا الصدد إذ يقول في تصريح لمجلة "الشؤون الخارجية" "Foreign Affairs" خلال شهر تموز/يوليه ١٩٦٥ :

"أن العرب الذين طالبوا أولا بعودة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٤٨ ، سيرغمون مع الزمن على عدم المطالبة إلا بما متكسبه إسرائيل عام ١٩٦٦ أو عام ١٩٦٧" .

إن هذا التصريح يدل بكل وضوح على دوام المطامع التوسعية والتمهيد المسبق لغزو عام ١٩٦٧ . ومن المفارقات العجيبة والمحزنة في آن معا ان العرب لم يعودوا بالفعل يطالبون سوى بما احتله الكيان الصهيوني بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، والكيان الصهيوني هو الذي يرفض إعادة حتى تلك الاراضي التي احتلها في ذلك الوقت ، وكأن ذلك الكيان ، وعملا بسياسته التقليدية ، يريد أن يرغم العرب في المستقبل على المزيد من التواضع في المطالبة بالحقوق .

في عام ١٩٥٠ وقف ديفيد بن غوريون أمام طلاب الجامعة العبرية ليؤكد "أن الامبراطورية الاسرائيلية ينبغي أن تضم جميع الاراضي الواقعة بين النيل والفرات ، فبالغزو وبالدبلوماسية تبني هذه الامبراطورية" .

وعند تكليف ديفيد بن غوريون بتشكيل الوزارة عام ١٩٥٢ قال "اني أقبل تشكيل الحكومة شرط أن استعمل كل الوسائل الممكنة في سبيل توسعنا نحو الجنوب" . لم ينتبه أحد من العرب وقتئذ الى هذا القول الذي يشير بكل وضوح الى مغامرة السويس التأميرية التي تمت خلال عام ١٩٥٦ .

وقد نشرت صحيفة "لوموند" الفرنسية المعروفة بموضوعيتها ، نشرت بتاريخ ١ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩٦٨ مقتطفات من رسالة بعث بها ديفيد بن غوريون الى الرئيس الراحل شارل ديغول يطلب منه تأييد مطالبة الكيان الصهيوني بالاراضي الواقعة غرب الاردن وشرقه لانه هكذا كانت بلاد إلشع على حد قول ديفيد بن غوريون .

ان خارطة "اسرائيل الكبرى" المحفورة في أعلى مدخل مبنى الكنيست الاسرائيلي تذكر المشروع الاسرائيلي على الدوام بالغايات التوسعية التي تستهدف بعد فلسطين بقية الدول العربية . ولهذا السبب لم يعلن الكيان الصهيوني منذ أن نجح في انتزاع قرار من الأمم المتحدة بشرعية وجوده حدودا لهذا الكيان ، فلا تزال حدود هذا الكيان كما قال اريل شارون وزير التجارة في الكيان الصهيوني هي حيث توجد آخر دبابنة اسرائيلية . وهي "الوسيلة الاخرى" التي تحدث عنها ديفيد بن غوريون قبل ثمانية وأربعين عاما ، أي الاحتلال والتوسع في كل الاتجاهات باستخدام القوة المسلحة .

ان الوثائق التي قدمت الى مؤتمر السلم في فرماي بتاريخ ٣ شباط/فبراير عام ١٩١٩ تؤكد ان الصهيونية ترغب في ضم لبنان الجنوبي وسيناء والحجاز الشمالي وفتي نهر الاردن الشرقية والغربية . وكل من يتتبع سياسة التوسع الصهيوني يجدها تسيير وبتصميم شديد في هذا الاتجاه .

ان أكثر المفكرين الصهيونيين تسامحا هو مارسل برنغليد الذي كان متواضعا في تحديد حدو اسرائيل الكبرى إذ يرى انها يجب "ان تضم يهودا والسامرة والجليل والبلاد الواقعة عبر الاردن" . ثم أضاف مارسل برنغليد "ان فلسطينا تمتد من البحر الابيض المتوسط الى مسافة معينة من خط الحجاز الحديدي ، ومن نهر الليطاني الى نقطة تقع جنوب غزة والبحر الميت ، بما فيها هذا البحر ، تفي تماما بحاجات الشعب اليهودي" .

ان هذه السلسلة من الحروب العدوانية ، وتلك الاطماع التوسعية الاستيطانية هي سمة الكيان الاسرائيلي ، وان المجرى الذي صلكته الاحداث منذ زرع هذا الكيان في جسم الامة العربية تدعو الى القلق ، لقد شاهدنا شيئا فشيئا ضم العديد من الاراضي العربية في سوريا ولبنان ومصر والاردن بعد أن تم ابتلاع كل الاراضي الفلسطينية ، وسوف نشاهد في المستقبل احتلال المزيد من أراضي دول أعضاء في الامم المتحدة من قبل كل كيان برز الى الوجود بموجب قرار من الامم المتحدة يشوبه كما قلت في بداية كلمتي بطلان مطلق .

ولم يتم إدانة العدوان الصهيوني ولا إدانة احتلاله للاراضي العربية ، وتغييره للطابع الديموغرافي لتلك الاراضي ، رغم أن مبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الخامسة واتفاقيات لاهي جميعها تنص على أن الاحتلال العسكري يكتسب اثر الحرب طابعاً عرضياً في جوهره ، ولا يعطي السلطة المحتلة سوى صلاحيات محدودة جداً ، أي ان الاحتلال لا ينال من سيادة الدولة على الجزء الذي تحتله القوى الاجنبية حيث تنص المواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٨ من نظام لاهي لعام ١٩١٧ على أن الدولة المحاربة لا تكتسب سلطة السيادة على الاراضي التي تحتلها . ان القانون الدولي الحديث يعتبر الاحتلال "عارضاً من عوارض

الحرب يركز على القوة ويبقى بسببها" . وبهذا المعنى يختلف الاحتلال العسكري عن
الضم فلا يُعطي المحتل السيادة على الأراضي المحتلة .

إننا نرى الكيان الاسرائيلي اليوم يضرب عرض الحائط بكل القوانين والمبادئ
والاعراف المعمول بها . فهو لا يكتفي بتجاوز حدود السلطة التي يخولها القانون للقوة
المحتلة ، بل نجده يخرق القانون الدولي بصورة أساسية حيث يحول الاحتلال الى ضم ،
ولا يمكن أن يتم الضم بصورة شرعية إلا اذا تخلت الدولة ذات السيادة الإقليمية صراحة
عن الأراضي المحتلة . لقد زعم أبا إيبان عام ١٩٤٩ عندما كان مندوبا دائما للكيان
الصهيوني في الأمم المتحدة ، ان ما سماه بحكومته قد ضمت الأراضي التي تتجاوز الحدود
التي رسمها مشروع التقسيم بموافقة الدول المجاورة ، معتبرا أن قبول هذه الدول قد
نجم عن قبول اتفاقية الهدنة . من يستطيع تصديق مثل هذا التبرير المذهل الغريب ؟
ان اتفاقيات الهدنة لا تعني سوى ان هناك حالة مؤقتة لايكاف الحرب والتراشق بالنيران
ولا تعطي أي طرف أية امتيازات إقليمية .

ان الكيان الصهيوني - تكرر ا - لا يعطي أي اهتمام للمجتمع الدولي ، فقد دأب على تجاهل قرارات الأمم المتحدة والاستهتار بقرارات مجلس الأمن . فعندما أصدر مجلس الأمن قراره ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، الذي يطلب من الكيان الصهيوني الرجوع عن جميع الاجراءات المتخذة بشأن القدس ، والامتناع عن أي إجراء من شأنه تبديل وضعها ، أجاب الكيان الصهيوني بأن الضم "نهائي ولا يمكن الرجوع عنه" وقد اقترح بالفعل ما يسمى بالكنيست الاسرائيلي على ضم القدس . ثم تمّ بعد ذلك دمج مرتفعات الجولان السورية وضم الضفة الغربية وقطاع غزة .

وقد قال موشي دايان وزير الدفاع والخارجية الاسبق "ان اسرائيل لن تعود لحدود عام ١٩٤٨ السخيفة" . أما أبا إيبان وزير الخارجية الاسبق ورئيس لجنة الشؤون الخارجية فيما يسمى بالكنيست الاسرائيلي فيقول "لا اعتقد بإمكان العودة الى خارطة الحدود كما كانت في الخامس من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧" . أما ليفي اشكول رئيس مجلس الوزراء الاسرائيلي فقد مرّح بتاريخ ٦ آب/أغسطس عام ١٩٦٧ بأنه "ليس مثل قناة السويس حدّا طبيعيا" وقد عادوا الى قناة السويس مرتين في الماضي ومن يدرى فقد يعودون اليها مرة ثالثة .

رغم كل عريضة الكيان الصهيوني ، ورغم استهتاره بالأمم المتحدة وتجاهله لجميع قراراتها حتى تلك ذات الطابع الإنساني والمتعلقة بضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ، رغم تلك القرارات وغيرها من القرارات المماثلة التي تلتها منذ عام ١٩٦٦ وحتى يومنا هذا ، لا يزال الكيان الصهيوني يرفض حتى عودة اللاجئين الى ديارهم ضاربا عرض الحائط بقرارات الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق ومقاصد حقوق الإنسان التي تنص على حق كل مواطن في العودة الى وطنه .

رغم كل ذلك فما زلنا نجد الولايات المتحدة الامريكية الحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني تكتفي في كل عام بالإعراب عن أسفها لعدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ، ويأتي هذا الإعراب عن الأسف بصورة تقليدية دورية لا تحمل أي معنى وذلك بمناسبة تقديمها لمشروع قرار يناشد مختلف الاقطار التبرع لوكالة الأمم المتحدة لانغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى .

اننا نعتبر الولايات المتحدة الامريكية بعد اتفاقها الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني شريكا فعليا ومباشرا يتحمل القسط الاكبر من المسؤولية عن كل الحروب العدوانية التوسعية التي يشنها الكيان الصهيوني بهدف التوسع وإقامة "دولة اسرائيل الكبرى" . كما ان الولايات المتحدة الامريكية مسؤولة عن كل الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، تلك الممارسات التي تنتهك كل القوانين والاعراف والاتفاقيات الدولية المعمول بها .

لقد وضعت الولايات المتحدة تحت تصرف الكيان الصهيوني خزائنها المالية ومستودعات اسلحتها العسكرية وخبرتها التكنولوجية بل ان الكيان الصهيوني لم يكتف بـكل هذا العطاء غير المحدود ، فسمى الى الحصول بطرق غير شرعية على المزيد من الخبرات والمعارف العسكرية ، وقد شجعه على ذلك العطف المتزايد والتفاهم المتنامي من الإدارة الامريكية لمخططاته التوسعية العدوانية لدرجة أصبح معها بمثابة عصاة غليظة للولايات المتحدة الامريكية تهزها في وجه هذا القطر العربي أو ذاك متى تشاء .

اننا في الشرق الاوسط نواجه بالفعل جنون القوة الامريكية . ان سياسات التحدي والمجابهة التي تنتهجها الإدارة الامريكية في الشرق الاوسط مستهترة بمبادئ الامم المتحدة ومتجاهلة لمقاصد الميثاق قد خلقت في المنطقة وضعا متفجرا قلعا غير مستقر . اننا نواجه أخطار الاسلحة الذرية التي تنشرها الولايات المتحدة في كل مكان من العالم ، خاصة في أوروبا وعلى مقربة من سواحلنا . لقد دأبت الولايات المتحدة من وقت لآخر على إجراء مناورات عسكرية بمختلف أنواع الاسلحة والطائرات والقطع البحرية تارة داخل مياهنا الإقليمية وأخرى على حدودنا الشرقية . وخلال الفترات التي تفصل بين تلك المناورات تقوم تلك الطائرات العسكرية الامريكية باخترق أجوائنا وانتهاك حرمة مياهنا بواسطة الطائرات والقطع البحرية التي تنطلق من القواعد العسكرية الامريكية التي تبشها في جنوب أوروبا . وقد شهد شهر آب/أغسطس الماضي مناورات عسكرية امريكية مصرية مشتركة في الصحراء المصرية الغربية وعلى حدودنا الشرقية ،

وهو المكان المفضل لإجراء مثل تلك المناورات من وقت لآخر . وقد قامت الطائرات الأمريكية في نفس الأسبوع الذي جرت خلاله تلك المناورات بانتهاك حرمة الأجواء الليبية والتحليق فوق الأراضي والمياه الإقليمية الليبية .

اننا نواجه جنون القوة والغطرسة وسياسة التخويف التي تمارسها الامبريالية الأمريكية لإرهاب الشعوب وإرغامها على الرضوخ لإرادة السيطرة والهيمنة وإكراهها على التنازل عن خياراتها وصرفها عن تركيز جهودها في مجالات التنمية والبناء .

وقد دأبت الولايات المتحدة على التمهيد لممارساتها أو ممارسات من يأمرون بأمرها ، بإطلاق التصريحات التي تصدر تارة عن البيت الأبيض ، وطورا عن وزارة الخارجية محاولة توريط بلادي في أية قضية أو مشكلة تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سياستها المنحازة دوما الى جانب النظم العنصرية والفاشية في فلسطين وجنوب افريقيا ، بل انها تحمّل بلادي مسؤولية أي حادث يتعرض له أحد حلفائها هناك .

وآخر مثل يمكن أن يستدل به في هذا الخصوص هو موضوع خطف طائرة الركاب المصرية في مطار اثينا ، تلك الطائرة التي سبق لطائرات عسكرية امريكية أن اعترضتها وأرغمتها على الهبوط في قاعدة امريكية في الأراضي الإيطالية . وقد لمّحت بعض المصادر الأمريكية الى اتهام بلادي بأن لها ضلعا في خطف تلك الطائرة بعد التطورات الدامية والمفجعة التي نجمت عن اقتحام الطائرة . ان الولايات المتحدة تريد أن تلمق ببلادي مسؤولية الخطف ومسؤولية الحادث المفجع ، رغم ان العالم كله يعرف انه ليس لبلادي أية علاقة بخطف تلك الطائرة ، ورغم تنديد بلادي المستمر والدائم بعمليات خطف الطائرات التي تعرّض أرواح الركاب الأبرياء للخطر .

ان كل تلك الاتهامات تندرج في إطار تبرير أي عدوان مرتقب ضد الجماهيرية خاصة في هذا الوقت الذي تتناقل فيه وكالات الأنباء أخبار الحشود العسكرية على الحدود الشرقية لبلادي . تلك الحشود التي ضمت مختلف الأسلحة الجوية والبحرية والبحرية بالإضافة الى وسائل الدفاع الجوي ، الأمر الذي يدل على أن هناك نيّة

مبيتة ، وخطة مدروسة ، لشنّ عدوان عسكري واسع ضد الجماهيرية لاجبارها على الرضوخ وارغامها على التنازل عن الخيارات التي انحاز إليها الشعب الليبي العربي .

ولم تكتف الولايات المتحدة الامريكية بكل هذه الاستغزازات والضغط بل اتخذت سلسلة من التدابير الاقتصادية ضد ليبيا بهدف تجويع شعبها وشل حركتها لمناصرة قضايا التحرر والانعقاد في العالم .

ان الجماهيرية العربية الليبية ترى في هذه الممارسات الامريكية التي تتناقض مع مبادئ القانون ومقاصد الأمم المتحدة ، تهديدا للأمن والسلم في المنطقة ، وهي تشكّل في نظرنا عملا عدائيا ضد الجماهيرية ، كما تمثل جزءا من سياسة الإرهاب الامريكية ضد الشعوب الصغيرة . وهي قبل ذلك كله وبعده انتهاك صريح لمبادئ الاسرة البشرية في السلم والرخاء والازدهار .

ان تلك الممارسات والضغط تدخل في رأينا في إطار السياسة الامريكية التي ترمي الى بثّ الرعب والإرهاب في العالم وتهديد أمن وسلام دول العالم الثالث ، وليست تلك المناورات وهذه التدابير سوى حلقة في سلسلة السياسة الامريكية الرامية الى إخضاع الشعوب تحت سيطرتها وهيمنتها . وستظل الجماهيرية الليبية وطبقا لمبدأ الدفاع عن النفس ومبادئ القانون الدولي ، تعارض هذه السياسة وتقاومها ، مهما كلفها ذلك من جهد أو تضحيات .

السيد إيكازا غيارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

تمثل الحالة في الشرق الاوسط - ولا سيما القضية الفلسطينية - مشكلة ما برحت الامم المتحدة تنظر فيها دون انقطاع منذ انشائها تقريبا . وكي تكون أكثر دعة ، ما فتئت المنظمة على مدى ٢٨ عاما تبذل جهودا هائلة لحسم هذه المشكلة دون أن تتوصل حتى الآن الى نتائج ملموسة يمكن أن ترسي الاسس لحل عادل ودائم .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى القرار ٢٣٢٦ (د - ٢٩) الذي أعادت فيه الجمعية العامة تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في تقرير المصير دون أي تدخل خارجي والحق في الاستقلال والسيادة ، وحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم . ويذكر أيضا هذا القرار المجتمع الدولي بضرورة تنفيذ القرارين ١٨١ (د - ٢) المعتمد عام ١٩٤٧ و ١٩٤ (د - ٣) المعتمد عام ١٩٤٨ . وقد اعترفت الجمعية العامة في القرار الاول بحق شعب فلسطين العربي في إقامة دولة مستقلة في فلسطين .

وفي عام ١٩٧٥ اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٢٧٥ (د - ٣٠) الذي دعت فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، الى المشاركة على قدم المساواة مع المشاركين الآخرين في كل الجهود الرامية الى تحقيق السلم والمبذولة تحت إشراف الامم المتحدة . وقررت الجمعية العامة أيضا ، في عام ١٩٧٥ ، إنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي توافق الجمعية العامة عاما تلو الآخر على أعمالها وتوصياتها ذات الاهمية الحيوية .

واليوم ، ونحن نحتفل بالذكرى الأربعين لإنشاء منظماتنا ، وبعد ٢٨ عاما من الجهود الرامية الى إيجاد حل لتلك المشكلة ، نجد أن هناك توافقا عاما في الآراء بين الغالبية الساحقة من الاعضاء بشأن بعض المسائل الجوهرية المتعلقة بالحالة في الشرق الاوسط .

أولا ، ان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط . ومن ثم لا يمكن أن تحل المشكلة إلا بالاحترام الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وتتمثل تلك الحقوق ، بصفة أساسية ، في حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وحق الشعب

الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وإقامة دولته المستقلة في فلسطين . شانيا ، ان منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، يجب أن تشارك على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى في كل المبادرات والاجتماعات والمفاوضات والمؤتمرات تحت إشراف الأمم المتحدة .

وينبغي أيضا ألا يغرب عن الأذهان المبدأ القائل بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . ومن ثم ينبغي أن يقوم أي حلّ على انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

وفضلا عن ذلك ، ثمة مجموعة أخرى من المبادئ اعتمدت في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وتشمل هذه المبادئ على ما يلي : رفض السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، وبطلان جميع التدابير والأحكام التشريعية والإدارية التي اعتمدها إسرائيل ، والتي بموجبها تسعى الدولة القائمة بالاحتلال إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس الشريف ، وحق جميع دول المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها دوليا مع كفالة العدل والأمن للشعوب كافة .

ولم يتسنّ جمع كل تلك المبادئ والقرارات والتوصيات في صيغة توفيقية يمكن أن ترسي أساسا للسلم العادل والدائم الذي نأمل جميعا أن يحل في تلك المنطقة التي تمزقها الصراعات . وجدير بالذكر ان العقبة الرئيسية تتمثل في تعنت إسرائيل وافتقارها إلى الإرادة السياسية ، يعضدها في ذلك ما تلقاه من دعم مطلق من الولايات المتحدة ، وهو دعم لا يشجعها إلا على التماهي في تجاهل قرارات الأمم المتحدة وزيادة عدد المستوطنات الاستعمارية في الأراضي المحتلة بطريقة غير مشروعة وضم مزيد من الأراضي ، واللجوء إلى تدابير تستهدف تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة ، ومصادرة الأراضي ، وفرض عقوبات جماعية على السكان الشرعيين لتلك الأراضي واستخدام القوة ضد الأمة العربية . وآخر الأمثلة على ذلك ، ما تعرض له أشقاؤنا الفلسطينيون واللبنانيون والتونسيين من أعمال عدوانية بربرية .

ويتجلى الافتقار الى الإرادة السياسية الذي أشرت إليه على وجه التخصيص في حالة تنفيذ القرار ٥٨/٣٨ جيم الذي يصادق على إعلان جنيف بشأن فلسطين المعتمد في ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ويطلب بعقد مؤتمر دولي للسلم بشأن الشرق الاوسط على أساس المبادئ المحددة من قبل ، كما ان الدعوة الموجهة في ذلك القرار الى مجلس الامن لتسهيل تنظيم المؤتمر المذكور قوبلت بالتجاهل ، وأدى الموقف المتعنت من جانب أحد الاعضاء الدائمين الى منع الامين العام من بدء الاعمال الحضيرية اللازمة .

وعندما عقد الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية في ماناغوا في الفترة من ١٢ الى ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٣ على سبيل التحضير للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، ذكر الدكتور سيرغيو راميريز مركادو نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا انها ترحب بعقد ذلك المؤتمر

"بدافع من إحساسنا بالواجب والمسؤولية النابع من عضويتنا في الأمم المتحدة ومن ثم من كوننا بلدا مسؤولا عن تنفيذ اتفاقاتها ، وينبع كذلك وفي المقام الاول من تضامننا النشط مع الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بقضيته وحقوقه" .

وأضاف ان نيكاراغوا قد أعربت عن تضامننا النشط فيما يتصل بالقضية الفلسطينية "لأننا نؤمن بأن تلك القضية عادلة وضرورية وينبغي التسليم بها ، ولأن حقوق الشعب الفلسطيني ينبغي إعمالها ، وكذلك لأننا ندرك أن نيكاراغوا والشعب الفلسطيني هدفان لنفس المصالح الامبريالية" .

ولاشك أن شعوب الشرق الاوسط ، ولا سيما الشعب الفلسطيني ، والشعوب في الجنوب الافريقي وأمريكا الوسطى تواجه نفس العدو وتحارب نفس المعركة من أجل الاستقلال والسيادة والسلامة والاقليمية وتقرير المصير والعدالة . ومرة أخرى نؤكد أنه يجب أن نتمسك في المقام الاول بوجدتنا لمواجهة ذلك العدو .

إن شعبنا وحكومتنا يؤكدان التزامهما وتضامنها مع الشعب الفلسطيني وحركته الطبيعية منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، ويعبران عن تضامنها مع جميع شعوب الامة العربية الشقيقة في نضالها من أجل السلم الذي هو هدف الكفاح السلمي نخوضه أيضا .

السيد عمر (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

ظلت مسألة "الحالة في الشرق الاوسط" موضع مناقشة في الجمعية العامة منذ بدايات انشاء هذه المنظمة تقريبا . وشاهدنا اثناء الاربعين سنة الماضية سلسلة طويلة من الجهود المبذولة تحت رعاية الامم المتحدة من أجل حل ذلك النزاع بالوسائل السلمية . ولكن رغم كل هذه الجهود شاهدنا اندلاع أربعة حروب كبيرة في الشرق الاوسط .

ومن المؤسف أنه على الرغم من طول الزمن وجهود المجتمع الدولي التي لم تعرف الكلل في السعي لتحقيق حل شامل وعادل ودائم للصراع في الشرق الاوسط ، مازالت المشكلة مستمرة بما يترتب عليها من شمن باهظ متزايد سواء في الارواح أو الممتلكات . والسبب الاساسي لعدم التقدم في سبيل الوصول الى حل هو تعنت اسرائيل . وقد تحدثت اسرائيل عن عمد قرارات الامم المتحدة في ازدياد مطلق لارادة المجتمع الدولي وسلطة الامم المتحدة . ولذلك فنحن ندين رفض اسرائيل لجميع مبادرات السلام التي اعتمدها المجتمع الدولي لانهاء الصراع في الشرق الاوسط .

ومازالت قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط والسبب الجذري للنزاع العربي الاسرائيلي . ولذلك فان بروني دار السلام تؤمن ايمانا راسخا بأن أي جهود ترمي للتوصل الى ايجاد سلم دائم في الشرق الاوسط يجب أن تضع في اعتبارها قضية فلسطين

وحق الشعب الفلسطيني في وطن له اذا اريد لهذا السلام أن يتحقق . وتعتقد برونسي دار السلام أن تلك الامور كل لا يتجزأ ويجب النظر اليها في مجموعها .

وحل القضية الفلسطينية شرط اساسي لارضاء السلم والاستقرار في الشرق الاوسط . واحتلال اسرائيل لاراضي فلسطين وللاراضي العربية الاخرى هو سبب التوتر في المنطقة وتهديد السلم والامن الدوليين . ولا يمكن اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط مادامت اسرائيل ترفض سحب قواتها من جميع الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس .

واذا لم يوجد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية - بل ومشكلة الشرق الاوسط - فسيزداد التوتر والعنف في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة . وسيستمر ذلك الوضع في التردى حتى يتم الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

وتواصل اسرائيل بلا هوادة سياسة تشديد قبضتها على الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة والتي تتضمن انشاء المستوطنات الاسرائيلية . ونشعر بقلق عميق ازاء استمرار سياسة اسرائيل في مصادر الاراضي العربية في المناطق الفلسطينية المحتلة واقامة المستوطنات الاستعمارية اليهودية فيها ، مما يتعارض مع قرار مجلس الامن الذي يؤكد أن اقامة اسرائيل للمستوطنات في فلسطين وفي غيرها من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ هو عمل غير قانوني وباطل ولاغ ، وأن هذه المستوطنات تشكل عقبة خطيرة تعترض تحقيق سلم شامل ودائم في الشرق الاوسط . ويشكل طرد اسرائيل للسكان الفلسطينيين وقمعها للسكان العرب في الاراضي العربية عقبة خطيرة أخرى تعوق احلال السلم . ولهذا فلا مناص من أن تتخلى اسرائيل دون شروط عن جميع الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ وأن تصفي استيطانها غير القانوني من أجل تيسير التوصل الى سلام حقيقي يقوم على مبادئ العدالة والاخلاق .

ولما كانت قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط ، فان العنصر الاساسي المؤدي الى اقرار السلام في الشرق الاوسط هو حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه

غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة الى دياره وممتلكاته وممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولته في فلسطين داخل حدود آمنة ومعتترف بها ، فحق تقرير المصير حق مقدس لكل الشعوب . وقد أدى انكار حق تقرير المصير والاستقلال على الشعب الفلسطيني الى تفاقم النزاع في المنطقة ، كما انه مازال يشكل خطرا دائما على السلم والامن الدوليين . ولا يمكن احلال السلم الحقيقي الا عن طريق التفاوض بين الاطراف المعنية وليس عن طريق التفوق العسكري والتوسع الاقليمي وسياسات الارهاب والقمع كما تؤمن اسرائيل .

وقد اختار الشعب الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد له . ولذلك فان مشاركة الشعب الفلسطيني في شئ من المنظمة على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في جميع المفاوضات المتعلقة بمشكلة الشرق الاوسط امر لا غنى عنه . الا ان اسرائيل استمرت في موقفها المتملّب ورفضها الذي لا سند له للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . وفي اعتقادنا ان العوائق التي اقامتها اسرائيل منذ زمن طويل في طريق عملية التفاوض من أجل السلام هي عقبات مصطنعة ، ولذا يمكن ازالتها اذا ما توقفت اسرائيل عن سياسة التوسع وعن مواقفها المتعنتة .

وفي هذا الصدد ، ترحب بروني دار السلام بعقد مؤتمر دولي للسلم بشأن الشرق الاوسط ، وتعرّب عن تأييدها لعقد هذا المؤتمر على نحو ما ورد في قرار الجمعية العامة ، لان ذلك المؤتمر يوفر الاسلوب الوحيد الواقعي والعملي لتحقيق حل شامل وعادل ودائم لمشكلة النزاع العربي الاسرائيلي . وينبغي أن يعقد مؤتمر السلام العالمي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة باشتراك جميع الاطراف المعنية بالنزاع العربي الاسرائيلي على قدم المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ويمكن حل المشكلة الفلسطينية عن طريق اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين على اراضي وطنها طبقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

السيد ميزار (تشيكوملوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قد

مرت منذ أخرى ، وها نحن نستعرض مرة ثانية في هذا المحفل ، التطورات في الشرق الأوسط ، في منطقة ظلت لفترة طويلة ممردا لاشارة القلق البالغ لدى المجتمع الدولي . وقد بينت المناقشة حتى الآن ان الحالة الخطيرة ليست مستمرة فحسب في الشرق الأوسط بل بينت أيضا أن آفاقها تزداد قتامة .

لقد بحثت مشكلة الشرق الأوسط في الأمم المتحدة وفي شتى الهيئات التابعة لهذه المنظمة العالمية مرات عديدة . وتخلص المناقشة الموضوعية بشأنها دائما الى نتيجة مفادها أن السبب الاساسي للحالة الخطيرة انما يكمن في نزعة اسرائيل العدوانية والتوسعية . وقد كشف العام الماضي أيضا عن دليل جديد على الخطر الكامن في السياسات التي تنتهجها اسرائيل ، ويكفي أن نتذكر على سبيل المثال الممارسات الوحشية للاسرائيليين في أراضي لبنان المحتلة ، وقمعهم المستمر للعرب في الأراضي العربية الاخرى المحتلة بصورة غير قانونية ، وجهودهم الاستعمارية المكثفة ، وعملية القصف الارهابية الفادحة الاخيرة لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس . وقد قوبلت تلك الاعمال عن حق بالادانة الصارمة من جانب الرأي العام العالمي . ومع ذلك ، وكما حدث مرات عديدة في الماضي ، دافعت الولايات المتحدة عن سياسة اسرائيل .

وخلال الفترة الطويلة التي استمرت خلالها أزمة الشرق الأوسط ، كشفت الممارسة العملية للولايات المتحدة نفسها أكثر من مرة أن هذا الدفاع انما تحفزه المصالح الانانية لامبريالية الولايات المتحدة . وقد تأكدت هذه الحقيقة - بطريقة لا تحصى في مرات عدة خلال مناقشتنا . وكذلك فقد أدان المجتمع الدولي الصهيونية اداة قاطعة بوصفها أداة ايديولوجية وسياسية ترمي الى حماية هذه المصالح . وقد قيل عن حق ان الصهيونية تجعل من الممكن اخفاء الخلفية الطبقية والاجتماعية للسياسة الاستعمارية الجديدة التي تنتهجها الامبريالية في الشرق الأوسط ، وان الصهيونية تشكل خطرا يهدد الشعب العربي والاسرائيلي على السواء .

ولم تتورع الولايات المتحدة - في سبيل تحقيق أهدافها - عن اللجوء إلى التهديد بالتدخل العسكري المباشر . وترتب على الحادث المؤسف الذي أخذت فيه رهائن من طائفة أمريكية ، أن شنت الولايات المتحدة حملة جديدة ضد العرب ، وقامت باستعراض مافر للقوة ، واتخذت تدابير قمعية ضد لبنان ، مما زاد من تفاقم التوتر في ذلك البلد بل وفي المنطقة كلها .

وبصورة متزامنة مع تلك المظاهر التي كشفت الطابع الحقيقي للسياسة التي تنتهجها إدارة الولايات المتحدة وحلفاؤها في الشرق الأوسط ، استمرت الولايات المتحدة فيما تسميه أجهزة دعايتها بجهود السلم . إلا أن الجهود التي تواصل بذلها لا ترمي في حقيقة الأمر إلا إلى تحقيق مصالحها الذاتية ومصالح صنيعتها إسرائيل ، بينما يلقي التجاهل المستمر جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، وهو الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني العربي ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، وإقامة دولته المستقلة الخاصة به على أرضه .

وخطورة الحالة في الشرق الأوسط تتطلب من المجتمع الدولي أن يجد الطرق والوسائل الفعالة لحل هذه الأزمة .

ويرى وفد تشيكوملوفاكيا أن نقطة البداية لحل المشكلة هي ما ورد في خطة عمل فاس بشأن العمل الموحد من جانب الدول العربية إذ أن هذا الاتفاق هو في حقيقة الأمر انعكاس للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة .

ونحن نؤيد مقترح الاتحاد السوفياتي الصادر في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، الذي يتضمن المبادئ الستة المعروفة والمُعترف بها بصفة عامة ، والتي تشكل الشرط اللازم لتسوية عادلة شاملة لازمة الشرق الأوسط . ونحن نعطي الأولوية لقضية فلسطين ، إذ أنه دون حل هذه المشكلة عن طريق الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير لا يمكن إقرار سلم في الشرق الأوسط .

وينظم وفدنا إلى الغالبية الساحقة للأعضاء في الأمم المتحدة التي تسرى أن المؤتمر الدولي هو الآلية المناسبة لتسوية الأزمة وينبغي أن تحضر هذا المؤتمر جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والاتحاد السوفياتي

والولايات المتحدة ، وأن يكون اشتراكها فيه على أساس المساواة . كما يجب ألا تحرم منظمة التحرير الفلسطينية من حقها الذي منحتها اياه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أي الحق في تمثيل الشعب الفلسطيني على الساحة الدولية . وهذا الحق في التمثيل ينطبق على العلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف على حد سواء .

ونحن نعارض بحزم المحاولات الرامية الى التأثير على الحالة في الشرق الاوسط عن طريق المفاوضات المنفصلة . ويستند موقفنا في ذلك الى حقيقة موضوعية هي أن مشكلة الشرق الاوسط تجاوزت المجال الثنائي منذ وقت طويل ، وأصبح لها عدد من الجوانب المتشعبة لها طابع متعدد الاطراف . ولا يعني السماح بمحادثات منفصلة بشأن مسألة جماعية غير فتح الطريق أمام محاولات يائسة لتميع مشكلة الشرق الاوسط . وقد أوضحت التطورات في الشرق الاوسط حتى الآن بشكل مقنع أن سياسة تقديم التنازلات للمعتدي وسياسة الخطوات المنفصلة لم تحققا السلم المرغوب فيه في الشرق الاوسط ، ذلك السلم الذي تحدث عنه كثيرا الموقعون على اتفاقات كامب ديفيد . ولم تؤد هذه السياسة الى احراز أي تقدم صوب ضمان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي . بل ان العكس هو الصحيح . فمعاهدة السلم مع مصر لم تكن الا ركيزة لمزيد من أعمال العدوان الاسرائيلية ، الموجهة هذه المرة الى لبنان وحركة المقاومة الفلسطينية . كما أن النجاح لم يكن من نصيب الاتفاق الذي أبرم بين اسرائيل ولبنان في أيار/مايو ١٩٨٢ ، بل وفي ذلك الاتفاق نتيجة لمعارضة القوات الوطنية اللبنانية .

وفي هذه الامثلة الدليل القاطع على أن حل أزمة الشرق الاوسط يتطلب آلية جماعية تضمن الحماية المتساوية والمنصفة لمصالح جميع الاطراف المعنية . ويعتقد الوفد التشيكي أن منظومة الامم المتحدة قادرة على أن تقدم دعما فعالا لهذه المفاوضات . الا أننا نود أن نشدد في الوقت ذاته على أنه لا يمكن حتى لأفضل الاليات أن تحقق النتائج المطلوبة اذا لم تكن الاطراف المعنية على استعداد لظهور حسن النية السياسية اللازمة لتحقيق حل توفيقي منصف . كما ينبغي التذكير بأن منظمتنا مزودة بأدوات فعالة لضمان السلم والامن الدوليين حتى ولو كان ذلك ضد ارادة المعتدي .

وقد تم الاعلان الصادر عن اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاعضاء في منظمة
معاهدة وارسو على :

"ان تحسين العلاقات الدولية يتطلب اتباع نهج مياسي جديد قادر على
التعامل مع واقع عالم اليوم ، وعلى تحقيق ضبط النفس المتبادل".
(A/C.1/40/7 ، ص ٥) .

ولا شك في أن مثل هذا النهج يمكن أن يقدم أيضا مفتاحا لحل مشاكل الشرق
الاطوسط .

السيد السحباني (تونس) : عندما تنفض الجمعية العامة للأمم المتحدة ويجتمع الناس لتقييم نتائجها ، سوف يلاحظ أن قضية الشرق الأوسط كانت من أهم القضايا التي استقطبت هذه السنة أيضا اهتمام الرأي العام الدولي ، ولكنها لم تخرج هذه المرة كذلك بما يشير إلى أنها تقدمت نحو الحل . بل بعكس ذلك ، فهي تتطور نحو التعقّد والارتباك والتباعد عن الحل . ولا يعني هذا أن الاهتمام بهذه القضية أو الشعور بخطورها في تقلّص ، ولكن شيئا من الملل دبّ إلى النفوس وجعل البعض ينظر إلى القضية كعمل مؤلم ولكن يمكن الصبر على التعايش معه . ويعود هذا الملل إلى فشل المشاريع المتعددة التي قدمت لحل هذه القضية ، والتي اصطدمت جميعها بحائط من الصدود والرفض وعدم التفهم . وكيف لا يداخل الناس الشك في فائدة ما نقول اليوم وما نعرض من آراء على هذا المنبر وأمامنا يقف نفس التحجّر ونفس الملف والاستخفاف برأي الغير . لقد أجمع العالم كله على أن قلب المشكلة في الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية ، وأن حلّها هو باب الانغراج بالنسبة للمنطقة . وقد قالت الحكومة التونسية منذ يومين أمام هذا الملا الكريم رأيها في الموضوع ، وكاد المتحدثون في هذه الجمعية العامة يجمعون على القاعدة التي ينبغي توفيرها حتى يكون النقاش حظ من الفائدة ، ولكن أخشى إن لم يكن صدّى هذه الآراء إيجابيا . إذ سمعنا قولا يوارب الموضوع ويتجنب تناوله من منطلق يتجه إلى المستقبل ويقبل التعامل مع حجة الغير أو يحاول بحث أسباب السلام الحقيقي من زاوية إلتأمت حولها معظم دول العالم وشعوبه . وهكذا نرى فرمة أخرى تضيع علينا عمدا وبالإسف .

وكثيرا ما طولبت المنظمة من فوق هذا المنبر بالاضطلاع بكامل مسؤولياتها في تنفيذ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة إزاء قضية الشرق الأوسط . ولكن ما حيلتها والمسؤول الأول عن هذه الأوضاع وهو إسرائيل لا يعترف بهذه القرارات ، ولا يتقيد إزاءها بالالتزامات التي يضعها الميثاق على عاتق الأعضاء . إن المطالبة ينبغي ألا توجه مستقبلا إلى المنظمة ، ولكن إلى الدول الأعضاء حتى توفي بمسؤولياتها في حمل الدولة الرافضة على احترام قوانين المنظمة وقراراتها .

وفي القضية الحالية فإن الجهود ينبغي أن تركز لفهم السلام بمعناه الحقيقي وإقناع إسرائيل به . فالسلام هو الذي لا يقوم على التعصب والقهر . السلام هو الذي يعترف للإنسان بحقوقه الطبيعية والاساسية ، وهو الذي يسمح للشعوب بدون استثناء بالتصرف في معائنها كما تشاء ، وبتحقيق ارادتها على الوجه الذي تريد . السلام هو الذي يسمح للبشر بالانصراف الى مفاعلة تحديات العصر ، وللدول بالتعايش في نطاق من التفاهم والتعاون والاحترام المتبادل .

هذه المفاهيم هي التي تعمّر اليوم بال شعوب العربية . ولقد عبّرت عنها الدول العربية بكل وضوح في مشروع السلام الذي تقدمت به سنة ١٩٨٢ في مدينة فاس . هذه المفاهيم لا تتناقض مع ما دُعي اليه من فوق هذا المنبر من إقلاع عن الحرب ، وتخل عن الممارسات التي تحرمها القوانين الدولية ، ولا تتناقض مع دعوة دول المنطقة الى اتخاذ الخطوات اللازمة لاعادة السلام والاستقرار ، ولا حتى مع مبدأ التفاوض السليم . ولكننا نكون قد تظاهرنّا بكلمة حق وأخفينا الباطل إن اقتصرنا على مجرد القول ، ووقفنا عند هذا الحد . ونكون قد أعطينا السلام مفهوما مبتورا مشوها ليس هو من السلام في شيء .

هذه الدعوة إن كانت صادقة تقتضي ملاءمة العمل مع القول ، وتفترض اعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واختيار ممثليه بكل حرية . وتفترض أيضا تخلي إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية والقدس وغزة والجولان . وتفترض إقلاعها عن استعمال القوة وعن الاعتداء وتوسيع الازمة وتغذية الفتنة بين الفئات وتوقفها عن مطاردة العرب في الأرض المحتلة واغتصاب ممتلكاتهم وتغيير معالم أرضهم . كما أن حب السلام يفترض أيضا الامتناع الى قرارات الأمم المتحدة والالتزام بمبادئها وعدم التنصل من الواجبات نحوها .

هذه في نظرنا هي البراهين التي ينبغي على إسرائيل الشروع في تنفيذها حتى تكون لدعوتها للسلام مصداقية ، بعد أن أعطت الدول العربية على رؤوس الأضراس الضمانات الكافية عن بعد نظرها وحسن استعدادها . إذ ذاك يمكن أن نتصور لقاء الأطراف لا للتفاوض حول سلامة المنطقة فحسب بل ربما للمساهمة في اقرار السلام العالمي وانقاذ الشعوب من آفة الحرب والخوف والتخلف .

وبالرغم من الشكوك التي تساورنا ، ومن المرارة التي خلفتها الخيبات المتوالية ، فإننا مرة أخرى نريد أن نحمل أنفسنا على الأمل ، وأن نزيح عنا اليأس من تعقل الإنسان ومن تضامن البشر . وعسى أن تكون منطقة الشرق الأوسط إحدى الربوع التي سينالها خير الانفراج الذي بدأ يلوح في أفق العلاقات الدولية .

السيد إيرومبيا (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئت

الحالة في الشرق الأوسط تشكل مبعث قلق رئيسي للأمم المتحدة منذ نشأتها . فعلى مدى العقود الأربعة الماضية عكفت هذه المنظمة على دراسة المشاكل التي تشيخها أزمة الشرق الأوسط ، إلا أن حل هذه المشاكل ما زال بعيد المنال .

وعبر العقود الأربعة الماضية تورطت المنطقة في خمسة حروب كانت مضاعفاتها محسوسة في كل بقعة من بقاع العالم . وكما ذكرنا الأمين العام في السنة الماضية ، فإن البحث عن تسوية لازمة الشرق الأوسط اتبع نمطا أصبح مألوفاً للجميع . وكل حرب من تلك الحروب أعقبتها جهود لاقرار السلم كان الحافز عليها ادراك متجدد لآخطار الجمود المستمر . وكثيرا ما طرحت مقترحات سلمية ، وفي بعض الحالات تم التوصل الى اتفاقات جزئية . ولكن سرعان ما يصيب الشلل جهود السلم ، ومع مرور الوقت يضيع الشموخ بالحاج الأمر ، حتى اندلاع الأزمة التالية .

وفي كل مرة كانت جهود السلم ترتطم بمخرة التعنت الإسرائيلي ، وبرفض بعض الأعضاء الأقوياء في هذه المنظمة التصدي لجذور الأزمة ، ألا وهي مسألة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

في عام ١٩٤٧ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د - ٢) الذي انشئت دولة اسرائيل بموجبه . وبالمثل نص ذلك القرار على انشاء دولة فلسطينية مستقلة . إلا أن اسرائيل منذ نشأتها جعلت سياستها الرئيسية الحيلولة دون إقامة تلك الدولة الفلسطينية ؛ وبدلاً من ذلك عمدت اسرائيل الى ابتلاع الاراضي الفلسطينية وارض عربية اخرى ، بغية تحقيق حلمها في اسرائيل الكبرى . وما ضم مرتفعات الجولان والقدس ، وغرس المستوطنات الاستعمارية في الضفة الغربية وفي غزة ، واستمرار احتلال الجنوب اللبناني إلا جزءاً من هذه السياسة . وكان الاخفاق في اعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني الى ذلك الشعب هو منبع أزمة الشرق الاوسط .

وتزعم اسرائيل أنه ما دامت البلدان العربية والفلسطينيون لم يقبلوا القرار ١٨١ (د - ٢) وقت اعتماده فلا يحق لهم الاستفادة من ذلك القرار . لكن القرار ١٨١ (د - ٢) والقرارات الاخرى ذات الصلة ما زالت صالحة وقابلة للتنفيذ ، ولا يحق لاسرائيل ان تقاوم تنفيذها ، لانها بذلك تكون قد أنكرت أصلها ومزقت شهادة ميلادها . لقد قبلت اسرائيل رسمياً ذلك القرار ، وهذا القبول يمنعها من احتلال الاراضي الفلسطينية أو العربية أو ضمها . وثمة مبدأ معروف مفاده أنه ليس لأحد أن ينكسر وثيقة يكون هو شخصياً مستفيداً منها . وعدم قبول الدول العربية للتقسيم المقترح في القرار لا يعطي اسرائيل الحق في مصادرة الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى . ان القرار ١٨١ (د - ٢) لم تُلغَ أو تبطله حربا ١٩٤٨ و ١٩٦٧ بين اسرائيل والدول العربية وحتى اذا كانت هاتان الحربان قد حالتا دون التنفيذ الفوري للقرار فانهما لم تنتقصا من صحته .

لقد مر أكثر من عقد من الزمان منذ اعتمدت الجمعية العامة قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي اعترف بأن قضية فلسطين ، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة خاصة بهم ، هما لب أزمة الشرق الاوسط . وينبغي ان يكونا موضع الاهتمام الرئيسي للمجتمع الدولي . واعترف ذلك القرار بمنظمة التحرير الفلسطينية بمفعتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وعقب اعتماد ذلك القرار التاريخي

اضحت استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحتل مكان الصدارة في جدول أعمال الأمم المتحدة .

لقد تداولنا عبر السنوات حول كيفية تحقيق ذلك الهدف في هذه الجمعية وفي المحافل الأخرى للأمم المتحدة . وحدد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الطريق المؤدى إلى تحقيق سلم حقيقي ودائم . فقد دعا إلى عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط . يحضره الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن وكل الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ومنذ أيدت الجمعية العامة تلك التوصية يعكف الأمين العام على بذل جهود مضيئة لاتخاذ خطوات لعقد هذا المؤتمر . أما العقبة الكأداء أمام بلوغ هذا الهدف فقد كانت ولا تزال رفض إسرائيل العنيد قبول أى اقتراح له مغراه من أجل السلم . فقد رفض الاسرائيليون بشكل قاطع فكرة عقد مؤتمر دولي . ومن دواعي أسفنا العميق أن دولة قوية عضوا في هذه المنظمة أيدت إسرائيل في هذا المضمار وفي رأينا أن السلام الدائم في الشرق الأوسط يتطلب مشاركة كاملة من جانب الدولتين العظميين الرئيسيتين ، وأن استبعاد أى منهما من عملية السلم يعني أن أية تسوية ناتجة عن ذلك ستظل تسوية هشة . وقد اثبت مؤتمر جنيف لعام ١٩٧٣ بشأن الشرق الأوسط ، الذى شاركت في رئاسته كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، أن التعاون بين الدولتين العظميين الرئيسيتين من شأنه أن يساعد عملية السلم لا أن يعوقها وبالفعل أكدت الأحداث المتعاقبة أن استبعاد إحدى الدولتين العظميين لحساب الدولة الأخرى في عملية السلم لا يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الحالة .

وقد قدم في السنوات الاخيرة عددا من المقترحات التي تراعي الشواغل الحقيقية لاسرائيل ، والتي كان من شأنها أن تؤدي الى تسوية حقيقية . فخطه فاس لعام ١٩٨٣ برهنت بوضوح على صدق البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية في السعي الى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية ومسألة الشرق الاوسط ككل . ومؤخرا ، تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية والاردن باقتراحات من أجل التسوية السلمية ، يمكن لأي مراقب موضوعي أن يوافق على أنها تقطع شوطا بعيدا صوب الوفاء بالشواغل الحقيقية لاسرائيل الا ان رد اسرائيل على حسن نوايا البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية كان دائما ردا سلبيا واستفزازيا .

وفي كل مرحلة تقدم فيها مبادرات جديدة لوضع أساس للمفاوضات الشاملة كانت اسرائيل تقوم بأعمال عدوانية واستفزازية لاحباط عملية السلم . فلا يدهشنا إذن ان الفارة الجوية الصارخة التي لم يكن لها مبرر على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس قد وقعت في الوقت الذي كانت فيه الجهود الملمومة جارية لحياء مفاوضات السلام .

وفي الماضي كانت اسرائيل تدعي ، كلما ضغط عليها للانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وفقا لقرار مجلس الامن ٢٤٢(١٩٦٧) ، الذي قبلته ، انها لا تتمسك بالأرض الا لغراض المساواة ، وأعطت الانطباع بانها مستنحبة في اطار تسوية شاملة مقابل الاعتراف والقبول من جانب الدول العربية . ولكن رد اسرائيل على جميع المقترحات الجادة الرامية الى تسوية شاملة تكشف بوضوح اغراضها الحقيقية . ويبدو ان التسوية الوحيدة التي يمكن ان تقبلها اسرائيل هي التسوية التي تخفي الشرعية على ما اكتسبته بطريقة غير شرعية . ونحن لا نستطيع ان نقبل ذلك .

وقد حولت اسرائيل رفضها المهيمن لجميع مبادرات السلام الى اعتداءات على الذين يعرضون هذه المبادرات . وغني عن القول ان الامم المتحدة التي اعطت دولة اسرائيل شهادة الميلاد . اصبت الآن الهدف الرئيسي لتلك الاعتداءات . فبدلا من الاستجابة الى قرارات الامم المتحدة المتخذة بسبب انتهاك اسرائيل للقانون الدولي ،

فإنها تتهم منظماتنا باعتماد قرارات منحازة وبزيادة لهيب الازمة . ولا يجوز للأمم المتحدة أن تتردد امام هذه المناورات في الدفاع عن المبادئ التي تؤمن بها . وما برحت اوغندا ترى ان العناصر الرئيسية لاية خطة ملموسة لاحتلال السلم يجب ان ينظر اليها كمجموعة كاملة ، كل جزء منها يكمل الجزء الاخر . وقد قلنا دائما انه لا يمكن حل هذا النزاع الا عن طريق التسوية الشاملة التي تتناول جميع جوانبه . ويتعين على الامم المتحدة ان توفر الاطار لاقامة سلم عادل وشامل . ولا يمكن ان يكون اي اطار للسلم عادلا الا اذا استعاد الشعب الفلسطيني حقوقه ، ولا يمكن ان يكون شاملا الا اذا راعى جميع التطلعات المشروعة في المنطقة وانطوى على مشاركة جميع الاطراف المعنية .

ويجب ان يشمل هذا الحل العناصر التالية : أولا ، انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، ثانيا ، ممارسة اللاجئين لحقوقهم في العودة الى ديارهم ، ثالثا ، ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير .

وبما أن استعادة الفلسطينيين لحقوقهم تمثل الجزء الاساسي لاية تسوية فيتعين بالتالي ان يشارك الفلسطينيون في المفاوضات ، عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلهم الشرعي الوحيد .

ولا تزال تبذل محاولات دؤوبة لحرمان منظمة التحرير الفلسطينية من القيام بدورها في عملية السلم . ولا بد من الاعتراف اليوم بأن جزءا كبيرا من توافق الآراء الوطني الفلسطيني يتجه الى ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وهي السلطة الوحيدة المخولة بالتفاوض نيابة عن الفلسطينيين ووطنيا واقليميا ودوليا . وقد اعترفت جميع البلدان تقريبا بالطابع التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بل ان القلة التي لا تدخل في نطاق توافق الآراء هذا تقبل على مضض طابعها التمثيلي . الا انه على الرغم من هذا الاعتراف تواصل اسرائيل ومؤيدوها بذل المساعي لمحاولة ايجاد ممثلين اكثر مرونة تخون برامجهم السياسية القضية

الفلسطينية . وقد رفض الشعب الفلسطيني عن حق هذه المناورات واحبطها . ولن تجسدى المحاولات المبذولة للبحث عن مفاوضات غير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .
واذا اريد احراز سلم حقيقي فلا بد ان توافق اسرائيل ومؤيدوها على التحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية .

وختاما ، اود ان اكرر مرة اخرى تأييد اوغندا للشعب الفلسطيني في كفاحه ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : او ان اعرب للسيد الرئيس عن شكرى الجزيل لهذه الفرصة العظيمة التي اتاحت لي ، كي اتحدث عن مسألة بالغة الاهمية وهي الحالة في الشرق الاوسط . ونحن نعتقد بان هذه القضية هي قضيتنا في المقام الاول ، ولكنها اساسا وفي هذا العصر هي قضية كوكبنا الصغير والمترباط . واننا نأمل في انعاش ذاكرة جميع الممثلين الحاضرين هنا والغائبين ، لاي سبب كان ، فيما يتعلق بالحالة في الشرق الاوسط ، ونأمل ان يتخذوا في نهاية المطاف خطوة بناءة وشجاعة وحاسمة بغية تسوية هذه الحالة التي طال امدها دون مبرر .

وساستهل بياني بآية من القرآن الكريم ، وهي الآية التي ذكرت في هذه الجمعية اكثر من مرة ، لانها ، كما قلت سابقا ، تنطبق تماما على لب المشكلة السائدة في الشرق الاوسط وهي مشكلة احتلال الكيان الصهيوني لفلسطين .

" أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ " - أي الفلسطينيين - " بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا " - وهذا سبب الإذن ، الظلم - " وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ " - الدعم الرباني للقتال وللنصر - " الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ . وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتِ مَوَاطِعٌ وَبِيعَ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ . " (سورة الحج ، الآيتان ٣٩ و ٤٠) .

في كل دورة للجمعية العامة نجد الحالة في الشرق الاوسط قد تدهورت عما كانت عليه قبل سنة . ان قوات الاحتلال الصهيونية لا تزال تحجز فلسطين رهينة . والمشردون الفلسطينيون ما زالوا في مخيمات اللاجئين ، والكثيرون منهم يعيشون على ما تجود به اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، بينما تبقى المساكن والمزارع والممتلكات ، والواقع ديار أولئك اللاجئين بأكملها ، تحت تصرف الفاصبين الصهاينة . ومن مخريات القدر أن أصحاب الايادي السخية المزعومة التي تتبرع للجنة الدولية للصليب الاحمر تدعم العدو بقوة وبدون تحفظ . وهذا يعني ببساطة انهم يدعون اتيان الاعمال الانسانية والخيرية رغم انهم في الحقيقة أشرار بسبب دعمهم لاحتلال فلسطين .

ولكن ، على سبيل التغيير فقط ، حدث تطور صغير - وربما ليس صغيرا جدا - يجعل الحالة في هذه السنة أسوأ بقليل عما كانت عليه في السنة الماضية ؛ وهو حادث القصف الجوي للمخيم الفلسطيني في تونس . وقبل ثلاث سنوات كان الفاصبون الصهاينة يبنون مستوطنات جديدة في الضفة الغربية لنهر الاردن - وربما ما زالوا يفعلون ذلك اليوم - ويهاجمون القرى اللبنانية . وقبل سنتين غزوا لبنان في حرب عدوانية كاملة ، وبهذهما ارتكبوا مذابح صبرا وشاتيلا . والقمة معروفة ولا تحتاج الى التكرار .

وفي العام الماضي استمر الكفاح الدفاعي لمسلمي لبنان ، وقد ذهب ضحيته مئات الآلاف من الأرواح ، أرواح المقاتلين المسلمين علاوة على أرواح المدنيين الأبرياء على أرض لبنان الإسلامية . ووقعت أيضا اعتداءات انتقامية ارتكبتها الصهيينة ضد المسلمين الأبرياء في جميع أرجاء لبنان . وقصف الصهيينة المساجد وقتلوا المصلين أثناء الصلاة . وأضيفت إلى كل ذلك الحرب الأهلية في لبنان . وهذه أحداث ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ما دمنا نتكلم عن الحالة في الشرق الأوسط . لقد تصدعت بيروت الجميلة نتيجة لأعمال الغزاة الصهيينة وأصبح وجه لبنان ملطخا بالدماء . وبالإضافة إلى كل ذلك فإن العدو الصهيوني - باتباعه سياسة وحشية قائمة على التصفية التامة للأمة الفلسطينية التي يلاحقها منذ أيام احتلاله الأولي والمتمثلة على وجه التحديد في مذابح دير ياسين وصبرا وشاتيلا وتسميم الفلسطينيين ، وقصف الفلسطينيين بالقنابل في أبعـد مخيمات اللاجئين ، بما فيها المخيمات البعيدة في تونس - سجل حقيقة تاريخية مؤداها أن المخيمات الفلسطينية تبقى بصرف النظر عن بعدها هدفا دائما للصهيينة الفاصيين التوسعيين .

والقاعدة الصهيونية تقوم بالطبع على الإحسان والتبرعات . والمصدر الرئيسي الذي تحصل منه على دخلها هو الولايات المتحدة . وتبعاً لذلك لا بد من تسجيل البعض من تلك الجرائم على الأقل ضمن سجل منجزات لسياسة الولايات المتحدة الخارجية .

وأثناء العام الماضي أهدت الولايات المتحدة للقاعدة الصهيونية أربعة بلايين دولار حسبما قيل لي . وهذا التبرع المتواضع يعطي ، عند تقسيمه بالأرقام على سكان القاعدة الصهيونية المحتلة لفلسطين ، مبلغاً لكل فرد يعادل أكثر من ألفي دولار . وقد اعتبرت أن سكان القاعدة الصهيونية يبلغ تعدادهم مليونين ، ومن المؤكد أن عدد السكان في القاعدة الصهيونية لا يبلغ الآن مليونين . كما أشرت إلى مبلغ أربعة بلايين دولار باعتباره الرقم المسجل رسمياً لتبرع الولايات المتحدة للقاعدة الصهيونية . وإن كان الرقم الفعلي قد يكون أعلى بكثير . وبالتالي فإن التبرع المقدم لأعداء البشرية يبلغ على الأقل لكل فرد - بأى معيار - ٢٠٠٠ دولار . وأسال ممثلي الدول ذات السيادة

هنا : ما هو الدخل الفردي لسكان بلادكم ؟ وكم منهم يبلغ دخله ٢٠٠٠ دولار ؟ اننا نعرف ان ممثلي بعض الدول سيقدّمون رقما للدخل الفردي في بلدانهم يقل بكثير عن ١٠٠٠ دولار . وهذه هي الحالة المحزنة . كم من البلدان الممثلة هنا يتجاوز أو يعادل الدخل الفردي فيها الدخل الفردي للمهاجر الصهيوني الاشكنازي المقيم في فلسطين المحتلة ؟ وهل يعتقد أحد أن هذا التبرع المزعوم يقدم للمحتل الصهيوني مجانا لوجه الله ؟ ام انه جائزة للمساهمة الفعلية التي يقدمها ذلك العميل باحتلاله فلسطين ؟

وكما قلت ، هذا هو المبلغ النقدي المعلن رسميا والذي تدفعه حكومة الولايات المتحدة لقاعدة الارهاب الصهيونية . وهناك أيضا قروض وأشكال أخرى من المساعدة في شكل تحالف استراتيجي وتعاون تقني . أما بالنسبة للقطاع الخاص ، فهناك بعض المؤسسات المستجدية أيضا تجمع كل تبرع ممكن ، من المصروف اليومي الخاص للأطفال الى المبالغ الضخمة من التبرعات التي لا تقل ، بفضل القوة المؤثرة لاجهزة الدعاية الصهيونية ، عن الاسهام الرسمي الذي تقدمه الولايات المتحدة .

وقد نتفاضي الآن عن تفسير الدافع للقاعدة الصهيونية الآن على عني اليد التي تطعمها وإقدامها على التجسس على حكومة الولايات المتحدة . ولكننا لا نستطيع أن نتفاضي عن أن كل الدعم الأمريكي دون تحفظ لهذه القاعدة يرمي الى ضمان ادامة احتلال فلسطين الى أن تصبح تدريجيا كيانا معترفا به على الصعيد الاقليمي . هذه هي الخطة . وهي إبقاء الوعاء يغلي حتى يحصل الاحتلال تدريجيا على الاعتراف به . ولكن الجمعية العامة تعرف عدد المنخرطين في هذه العملية الرامية الى المناورة والمداورة والمحاولة والكسب والتحرك صوب الحصول على هذا الاعتراف . ان معقل الامبريالية ووليدها الشرير يعرفان تماما أن الكيان غير الشرعي الممطنع لا يمكن أن يصبح بلدا ، ولكنهما بالتعاون مع بعض الآخرين الذين تكتلوا ضد العالم الاسلامي بأسره ، يحاولان بكل قوتهم إنجاز هذه العملية . لقد أعماهوا الحماس والنشوة لاحتلال فلسطين بحيث لم يعودا يدركان أن كل الجهود التي يبذلانها لا طائل منها . من المتعذر عليهما أن يريا أن هذه الخطة لن تنجح .

انهما يتصوران بحبور وبأمل زائف أن الخطة تسير في طريقها ، وهما يعيشان على هذا الأمل السخيف الواهم . لقد اعتقدا أن المشكلة ستحسم بتسجيل هذه القاعدة غير الشرعية في الأمم المتحدة - وأنا أتحدث عن أيامها الأولى . والجمعية العامة تعرف أن المسار الفعلي للأحداث كان على العكس تماما . وبعد ذلك تصورا أنهما لـو اتبعنا سياسة توسعية فربما يصبح الشعب المسلم في الشرق الأوسط ، في البلدان المجاورة ، على استعداد للتسليم بسلامة القاعدة الارهابية مقابل استعادة أراضيه ،

التي تكون قد احتلت بالفعل . ومن هنا برزت كامب ديفيد الى حيز الوجود . لقد قررا أن يحتلا أرض مصر ذاتها وبعد ذلك يبادلاناها مقابل سكوت مصر على احتلال فلسطين . وهذا ما يسمى مؤامرة كامب ديفيد . وهناك خطة كامب ديفيد للسلام ، ثم خطة ريغان ، ثم بعض الخطط العربية الساذجة للسلام . لقد شعر العدو بالسعادة الفامرة لان مفهوم "خطة السلم" قد اكتسب شعبية لدى بعض العملاء الى درجة أنهم لم يدركوا أبدا أن قدرة هؤلاء العملاء على المناورة محدودة جدا . ولهذا لاتزال الولايات المتحدة وبعض حلفائها يحاولون اغراء بعض الملوك ، وربما بعض الرؤساء ، للانضمام الى اتفاق كامب ديفيد ، واذا جاز التعبير ، مؤامرة كامب ديفيد . فهم مازالوا متشبثين باقتراحاتهم بشأن السلم .

ولكن الحقيقة أنه ما دامت القاعدة الصهيونية موجودة ، فإن منطقة الشرق الاوسط لن تنعم بالسلم على الاطلاق . وعلى مؤيدي ما يسمى بخطة السلم أن يعرفوا أن الذين يصنعون القرارات الحقيقية في الشرق الاوسط هم المسلمون وليس بعض الحكام المنتقين الذين يمكن اغراؤهم تحت ضغط الوحش الامبريالي بالتقدم صوب مفاوضات السلم المتسمة بالخيانة .

ان الفلسطينيين مشردون في جميع أرجاء المنطقة ، والشعب لا يمكنه أن ينسى ذلك ، وبالتأكيد ليس بوسع الفلسطينيين أن ينسوا ذلك . وهناك أماكن مقدسة اسلامية تحت الاحتلال وحتى الذين لا حول لهم ولا قوة لن ينسوا ذلك . وهناك ، قبل كل شيء ، قاعدة الارهاب الصهيونية في منطقتنا ، وما من أحد سينسى ذلك . هذه الحقائق متبقي الجرح يئنزف على الدوام ، وستبقى الشعب على نفس القدر من تصميمه السابق . ان الحمقى وحدهم هم الذين يتصورون أنهم لو تمكنوا بطريقة ما من إرضاء بعض الفلسطينيين وبعض الأشخاص في المنطقة ، ومن وضعهم في مخيم للاجئين في مكان ما في الضفة الشرقية ، أو في غرب نهر الأردن ، ومن تسميته بوطن للفلسطينيين ، فإن المشكلة عندها ستحل . إن هذه القرارات لن تنجح . والحقيقة هي أنه ما دامت قاعدة

الإرهاب تحتل فلسطين ، لن يكون هناك سلام . والآخرى بمن يضيعون جهودهم سدى في هذه المقترحات السلمية السخيفة أن يتحلوا بالادراك السليم .

وأود أن أتوجه بحديثي الى جميع الدول المتفطرة وأن ألفت سامي انتباهها الى انه لن يكون هناك سلم إلا بعودة فلسطين عودة كاملة وبالقضاء على القاعدة الصهيونية قضاء تاما . وكلما أطلوا أمد بقاء اخواننا الفلسطينيين وفلسطيننا تحت وطأة الاحتلال وفي مخيماتهم اشتدت عزيمة الشعب المسلم في المنطقة ، بل وازداد وعي جماهير المسلمين لمأساتهم . إن الوعي والاستعداد اليوم أقوى مما كنا عليه بالأمس . انظروا الى مصر وما يقرأ المرء عن المسلمين في مصر ، حتى في الصحف الامريكية . وأؤكد للجمعية أن مصر ليست الوحيدة في ذلك .

وكلما طال إبقاء فلسطين تحت الاحتلال ، زاد اصرار وعزم الشعب المسلم في المنطقة وزاد انتشار ادراك ووعي الجماهير المسلمة لمآساتها . ومن ثم ، فإن الحالة في الشرق الاوسط آخذة في التحول من سيء الى أسوأ لا محالة ، ولكن على المدى الطويل ، فإن مجرى الاحداث يسير في الاتجاه الصحيح .

ويبدو أن الهيئة الدولية تعتمد ادعاء جهلها بالحالة . وخلال السنوات الاربع من خبرتي الطريفة والمسلية - وأنا أشهد اللعبة السخيفة للسياسات الدولية هنا - رأيت بالفعل تجاهلا متعمدا لخطورة الحالة في الشرق الاوسط ، كما لو كان الافتراض هنا انه اذا ما اقتنعت مجموعة من السفراء بهراء الدبلوماسية الدولية في الامم المتحدة ، فإن ملايين الجماهير المسلمة في المنطقة سوف تقتنع تلقائيا بها أيضا . وهذا افتراض سخيف للغاية . وما أضعفه من منطق .

وقد يكون من المفيد للدبلوماسيين أن يتوجهوا الى الجماهير من وقت لآخر ويخاطبونها مباشرة ، وألا يعملوا فقط على أساس التعليمات المتلقاة من عوامهم . انهم بطبيعة الحال سوف يعملون وفقا لتلك التعليمات ، ولكن عليهم أن يفكروا وفقا لاتصالاتهم المباشرة مع الجماهير ، واذا أمكن مع الجماهير في لبنان وتونس وفي سائر انحاء العالم الاسلامي . الا أن افتراضاتهم الساذجة تؤدي الى ارسال قوات متعددة الاطراف في لبنان . وينبغي أن نتذكر أن الذين ارسلوا تلك القوات كانوا يعتقدون انه لو امكنهم إقناع بعض الدبلوماسيين أو بعض السياسيين فإن كل شيء سيصبح على ما يرام . لكنهم كانوا مخطئين . وشهد الجميع ذلك . والنتائج معروفة . مع هذا وللأسف فإنهم حتى الآن لم يتعلموا الدرس .

في نهاية الامر ، بغضل التفاهات الكثيرة التي تطلقها دول متكبرة نجد الحالة في الشرق الاوسط وقد أصبحت أسوأ مما كانت عليه . فديار الملايين من البشر هُدمت ، ووطنهم احتل ، وحتى المخيمات التي يلجأون اليها تُقصف بشكل منتظم . فما الذي يجب أن يفعلوه ؟ ما الذي يجب على هؤلاء الناس أن يفعلوه ؟ لقد ضغط السفراء على الازرار لصالح مشروع قرار - نحن نعلم هذا . ولكن ماذا عن أولئك الناس ؟ انني واشق من أن

كل فرد هنا سعيد لان هؤلاء الناس لن يلحقوا بنا . ولكني واشق من انهم سوف يفرضون في نهاية الامر ارادتهم على الازرار هنا .

هل عليهم ألا يفعلوا شيئا ؟ بطبيعة الحال يقول العدو نعم ، عليهم ألا يفعلوا شيئا ، وعليهم أن يأتوا ويتفاوضوا ، وإلا فإنهم سيوصفون بالإرهابيين . أليس من الحق ان الفلسطينيين يسمون ارهابيين لانهم لا يعترفون بالاحتلال ولانهم لا يفاوضون ؟ اذا كانوا مستعدين للإعتراف بالاحتلال وللتفاوض ، فإنهم لن يسمون ارهابيين . والواقع أن الارهاب تطور جديد في منطقتنا ، ويتطلب دراسة أمينة مسؤولة .

ولاضرب مثلا . افترضوا أن عمابة من اللصوص الصهاينة هاجمت حيا صغيرا من مدينة كل واحد منكم . انني لا أعرف من أين أتيتم ، ولكن بإمكانكم أن تتصوروا - جدلا - أن ما حدث لفلسطين تماما قد حدث لمدينتكم : جاء اللصوص واحتلوا قسما من وطن كل واحد منكم . جاءوا واحتلوا ذلك القسم ونقلوا ببساطة سكانه - اصدقاءكم واقاربكم ، وجيرانكم جميعا . نقلوا السكان ، وبخاصة الذين يقاومون ويحتجون ، من ذلك القسم . وطبعا أولئك اللصوص المسلحون سوف يقتلون بعض قوات المقاومة ، سوف يقتلون البعض ويحتفظون بالبعض الآخر في مكان ما من الأرض المحتلة ، في مكان ما حيث يشعرون بأنهم أصبحوا بمنأى عن الخطر الذي يمثلونه وانه يمكن السيطرة عليهم . ان لديهم الأسلحة ، وهم مزودون بالمعدات ، نحن نعلم هذا . ولذلك فلننقل انهم سيرسلون بقيتهم الى الجزء الغربي من بلدتكم .

ومن الواضح الآن تماما ان هؤلاء اللصوص المدججين لديهم جميع الأسلحة والقوة البشرية اللازمة للقضاء على أية مقاومة . ولنفترض بكل اخلاص ان الحالة في هذا المثال شبيهة بقدر الامكان بما يجري في فلسطين ، وذلك حتى نجعلها معبرة بقدر الامكان . هؤلاء المحتلون ، هؤلاء اللصوص ، مسلحون ومهرة وعلى معرفة واطلاع أحيانا ، ويتمتعون بتأييد المجموعات الكبرى ذات المصالح في مدن أخرى ، ولذلك فإنهم يتمتعون بتأييدها السياسي الكامل أيضا . وكل محاولة يبدلها من وقعوا ضحايا لهؤلاء اللصوص المحترمين من أجل طردهم تبوء بالفشل ، ويظل هؤلاء في حصنهم . وبطبيعة الحال لن

يسلم الشعب المحلي ، وبالتأكيد لا يمكنه تحدى اللصوص بأصاليب الحرب المعترف بها تقليديا ، لانه لو كان بإمكانه هذا لما احتلت دياره .

أولا ، انهم يذهبون الى المحكمة المتاحة أمامهم ، في المدينة المجاورة أو في أى مكان آخر في البلاد - ولنقل انها مجلس الامن التابع للأمم المتحدة . انهم يذهبون هناك ، ويرون كيف ان تلك المحكمة بعيدة عن الاخلاص ويرونها وقد احتلتها نفس اللصوص . ومما يثير دهشة الضحايا ، أن يروا المحكمة تعمل رغم انها محتلة . وعلى ذلك فهناك محكمة من الناحية الرسمية ، ولكنها تعمل بطريقة سيئة . انها محكمة نشيطة : لديها قرارات ومقررات وتعديلات ولائحة داخلية ، وهي محكمة جادة للغاية ، لها تقاليدها وأصحاب المقام الرفيع فيها يحملون حقائبهم الجميلة ويتكلمون لغة جميلة جدا - هي بالتحديد لغة انكليزية جميلة . وهذه هي الحالة * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أويوى (غابون) .

هناك أيضا في المحكمة عدد كبير للغاية من الشخصيات الجاهلة المتعلمة الساذجة والشخصيات العاملة المظللة . وهم يعتقدون بإخلاص انها محكمة عادلة ، ويعتقدون على الأقل انها محكمة وفقا لميثاقها ، الذي بموجبه تعنى بالسلم والامن . ولهذا ، يعرض كل شخص قضيته عليها بكل اخلاص وبراءة - وينتظر ، مثل الفلسطينيين ، ٢٥ سنة ، دون جدوى .

وأخيرا ، يقرر الفلسطينيون اللجوء الى كل الوسائل غير التقليدية للحرب ، سواء كانت سليمة أو غير سليمة ، بغية مكافحة العدو . وليس لديهم خيار آخر . لقد حاولوا اللجوء الى كل السبل الأخرى . وبمجرد أن يبدؤوا كفاحهم ، يسمون بالارهابيين ، لانهم لا يتفاوضون ولأن الوسائل التقليدية للحرب ليست متاحة لهم . فهم لا يملكون الطائرات السوبرسونيك ولا يملكون طموحات حرب الكواكب ، ولا ينتجون أفضل القذائف ، وأقوى تكنولوجيات الحرب . ولهذا ينبغي أن يرضوا بأقل القليل ، بالوسائل البدائية المتاحة لهم ، ويستخدمونها بأكثر الطرق المعقولة . وتصبح هذه الطرق غير تقليدية ، ولهذا يصبحون ارهابيين - اليسوا كذلك ؟

أخبروني من فضلكم ، سيدى الرئيس ، من هو الارهابي الحقيقي - الفلسطينيون ، أم كثيرون آخرون ؟ قد يكون هناك العديد من الممثلين الموقرين الذين يمثلون الارهاب هنا ، وفي نفس الوقت يتهمون الفلسطينيين بالإرهاب . الفلسطينيون ليسوا ارهابيين . فمن هم الارهابيون ؟ هل هم الفلسطينيون حقا أم المفتصبون الصهيونيون الذين احتلوا فلسطين وجلبوا لها كل هذه المأساة ؟

نحن لا نتفاض عن الارهاب بأي حال من الأحوال . فنحن جميعا نعارض الارهاب . والجميع يعرف ذلك . وكلنا ندين الارهاب بقوة . والفلسطينيون أيضا يدينون الارهاب . وبالنسبة لمعنى ومفهوم الارهاب ، نحن متفقون جميعا على ذلك وندينه . وان استخدام هذه العبارة هو الذى يشير الخلاف . هل يعتقد أى ممثل ان السكان المحليين الذين احتلت ارضهم في مثالي - أو في حالة فلسطين ، الأرض الفلسطينية المحتلة - هم حقا الارهابيون ، وليس اللصوص الذين احتلوا الأرض ودمروا ونهبوا وقتلوا وقصفوا حتى

معسكرات اللاجئين ؟ هل من الانصاف أن نقول انهم ليسوا ارهابيين وان الفلسطينيين هم الارهابيون ؟

إن تطبيق لفظة "الارهاب" هو الشيء الوحيد الذي ينبغي أن يمتح . فنحن جميعا ندين الارهاب ، ولكن البعض فقط هم الذين يتفاوضون عن الارهاب الاعظم الذي يطبق ضد الشعب الفلسطيني والشرق الاوسط بأسره .

انتقل الآن الى الدعاية المناهضة للإرهاب وخبراء مناهضة الارهاب . هل رأى الممثلون عدد الخبراء المناهضين للإرهاب على شاشات التليفزيون ؟ هناك خبراء في الارهاب الديني والارهاب غير الديني ، وخبراء في ارهاب الشرق الاوسط ، وخبراء في ارهاب الشرق الاقصى - كل أنواع الخبراء في كل المجالات في هذا البلد . هناك كل أنواع الخبراء المناهضين للإرهاب والشركات المناهضة للإرهاب . هناك كثيرون جدا الى حد أن الضحايا المحليين أصبحوا مشتتين . تلك هي المأساة في هذه الحالة .

ان وسائل الإعلام والمتحدثين الخبراء مستعدون . فهم يعرفون كيف يهيئون أذهان الجماهير ، الى حد أن الضحايا يصبحون بدورهم مهيتين ومن ثم يتلمسون الاعذار دفاعا عن ذلك . ولكن هل يتعين علينا أن نقبل فقط هذا الاتجاه لكل مجموعة الضغط هذه ، ضغط وسائل الاعلام وكل أشكال الضغط الأخرى ؟ بالتأكيد لا . ان شعوب الشرق الاوسط لن تقبل ذلك بالتأكيد .

وقد نقل كثير من الممثلين هذه الحقيقة التي ، العديد من الممثلين الذين يعرفون الحقائق ، لحسن الحظ . واننا نفهم انه بسبب استخدام هذه الوسائل غير التقليدية للدفاع عن النفس - وهو الخيار الوحيد المتاح للضحايا - تقع أحداث محزنة ومؤسفة ، مثل ما حدث في حالة طائرة تي . دبليو . ايه أو الطائرة المصرية . وكانت الأخيرة بالفعل حالة فشل مأساوية ومؤسفة ، ولكن بالرغم من كل ذلك أيد رئيس الولايات المتحدة ورحب بالعملية المصرية .

السيد الرئيس ، هل تعتقد انه لو ترك ركاب تلك الطائرة بين أيدي المختطفين فإن مصيرهم كان سيكون أكثر سوءا ؟ انه لشيء مروّع ، شيء مدهش أن يفقد بعض

السياسيين ورجال الدولة بكل بساطة عقلهم تماما . ودعونا نبتهل الى الله أن لا يكون بيننا كثير منهم في الجمعية . ولو أن الناس تقول هنا "اعتذر . لقد صدرت السيِّ تعليمات من حكومتي المركزية" .

والجانب الآخر للحالة في الشرق الاوسط أن العدو لا يواجه الحالة بأمانة وبموضوعية . في الليلة الماضية ، بعد الساعة الواحدة صباحا ، كنا أشاهد برنامج "كروس فاير" . وكان كاتب الكتاب المعروف "الرابطه الصهيونية" على شاشة التليفزيون . وقال له أحد الاشخاص "هناك بلد محاصر" ورد ببساطة "حسنًا ، اذا قمت باحتلال أرض ليست أرضك ، سوف يكون هناك بلد محاصر" . لقد كان أمينا للغاية ، وانني سعيد لأنه الى جانب الغنيين والحكام السُّج في الولايات المتحدة ، الذين يعتقدون أن القرارات - وان كانت خاطئة - يمكن أن تنفذ باستخدام القوة الكافية ، يوجد أيضا كاتب "الرابطه الصهيونية" . وفي المقابلة تناول باختصار وأمانة باللغة الطابع الحقيقي للحالة في الشرق الاوسط - وبالتحديد طابعها الإسلامي الذي يتجاهله الآخرون دائما عن عمد .

ويتكلم العدو الصهيوني وحماته عن قاعدتهم الصهيونية في مواجهة العرب .
ويظنون أن بوسعهم استغلال الروح الوطنية العربية لاعطاء فكرة خاطئة عن المسألة
واهانة ذكاء العالم الاسلامي . وما من شيء يحرك مشاعرنا أكثر من أن نرى الكثيرين
من أشقائنا العرب ، إن لم يكن كلهم ، وقد اكتشفوا المغالطة المنطقية وأصبحوا
يواجهون الحالة بوصفها مواجهة بين الصهيونية والاملام . وهذا أيضا يعدّ تطورا هاما
للفاية في الحالة في الشرق الاوسط .

هذا هو في الواقع الطريق الصحيح والامين وبالطبع الطريق البّناء لمعالجة
المسألة . ولا بد أن تعرف القاعدة الصهيونية المحتلة لفلسطين أن هذه ليست قضية
عربية بل قضية اسلامية . وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تظهر ما تتحلى به من حكمة
بان تقر هذا التعريف الصحيح للحالة .

وتشير هذه التطورات ، إذا ما نظرنا اليها مجتمعة ، إنه على الرغم من كل
هذه الاحداث المتفرقة والجرائم والاعمال الوحشية الكثيرة جدا التي يرتكبها مفتهمو
فلسطين ، فإن المسار الرئيسي للاحداث يسير في الاتجاه الصحيح . وكما سبق أن أكدت
متبدا الأمة الاسلامية قريبا - في اثناء حياتنا نحن - في اداء واجبها الديني لتحرير
فلسطين من الاحتلال الصهيوني . وننصح الولايات المتحدة بقوة أن تتوخى جادة الصواب
والتعقل وأن تتدبّر أمورها على نحو سليم حتى لا تجد نفسها منغمسة في وسط صراع هي
في غنى عنه . وهذه هي أفضل نصيحة أستطيع أن أقولها للولايات المتحدة .

وقبل أن تحين هذه اللحظة الحتمية يمكن للممثلين تقديم النصيحة والتوصيات
الواجبة الى حكوماتهم حتى تقوم هذه الحكومات بجهد جماعي سلمي من أجل إعادة
المهاجرين الاشكينايزي من حيث اتوا ، وهذا من شأنه حسم المسألة حسم نهائيا . وإذا
لم يحدث هذا فسوف نشاطر المسؤولية عن المواجهة الكبرى التي ما زال بإمكان أعضاء
الجمعية في هذه المرحلة أن يحولوا دون وقوعها .

ولن تشهد الحالة في الشرق الاوسط السلم أبدا ما لم ينته احتلال المفتهمين
المهاينة لفلسطين ، ذلك الاحتلال الذي يشكل الجوهر الحقيقي للصراع برمّته .

السيد بامندوه (اليمن) : في الايام الاخيرة ، قامت الجمعية العامة بمناقشة القضية الفلسطينية . وما هي اليوم تناقش ، ومن جديد أيضا ، قضية الشرق الاوسط . وهذا التتابع الزمني في بحث القضيتين ، انما يعكس ما بينهما من ارتباط عضوي ، وملة وثيقة .

والقول بأن قضية فلسطين هي لب وجوهر قضية الشرق الاوسط صحيح للغاية ، ذلك لان الاولى هي المقدمة في حين أن الاخيرة هي النتيجة والمحملة الطبيعية . وتلك حقيقة ثابتة تاريخيا ، وسياسيا ، يؤكدُها التسلسل الزمني نفسه ، إذ لو لم تكن هناك قضية اسمها قضية فلسطين ، لما وجدت قضية اسمها قضية الشرق الاوسط . والى جانب ذلك ، فإن المتهم في القضيتين واحد ، ذلكم هو اسرائيل ، واسرائيل نفسها .

واذا كان من غير الممكن حل قضية الشرق الاوسط بمعزل عن حل قضية فلسطين ، فإن العكس ، هو الآخر ، صحيح ، إذ لا يمكن حل قضية فلسطين حلا جذريا ودائما دون حل قضية الشرق الاوسط . وهذا يؤكد ، كذلك ، ما بين القضيتين من ترابط موضوعي وعضوي وثيق .

وما من شك في أن الأمم المتحدة تدرك ذلك ادراكا تاما بدليل أنها حين دعت لمؤتمر دولي تشارك فيه كل الاطراف المعنية بالنزاع الدائر في منطقة الشرق الاوسط ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وتحضره كل الدول ذات العضوية الدائمة ، فإنها لم تدع لذلك المؤتمر تحت اشرافها كي يحلّ قضية دون قضية ، وانما كي يحلّ القضيتين معا .

إن تقصي خلفية قضية الشرق الاوسط من بدايتها ، لا بد وأن يقود ، حتما ، الى قيام الاسرائيليين باحتلال فلسطين ، وحرمان شعبها من كل وطنه ، ثم الى ما ترتب على ذلك من مضاعفات تمثلت في شن اسرائيل عددا من الحروب والاعتداءات على عدد من الاقطار العربية المجاورة لفلسطين المحتلة ، واستيلائها على اجزاء من تلك الاقطار العربية ، وضم بعضها اليها مثلما فعلت بالنسبة لهضبة الجولان السورية على وجه التحديد .

إن تعنت إسرائيل ، ورفضها المستمر لدعوة الأمم المتحدة المتكررة لعقد مؤتمر دولي تحت إشرافها ، وبحضور الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة ، تشارك فيه كل الأطراف ذات الصلة بالنزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية هما السبب في بقاء قضية الشرق الأوسط ، والقضية الفلسطينية عالقتين من غير حل عادل وثابت .

وبقاء هاتين القضيتين ، منذ أمد طويل وحتى اليوم ، على ما هما عليه دون حل ، لهما أمر خطير ينذر بخطر جسيم لا يتهدد ملام المنطقة وأمنها فحسب ، وإنما يتهدد ملام وأمن العالم كله .

وإسرائيل وأمة إن هي ظنت أنها بالقوة قادرة على منع تفجر الأوضاع القائمة في منطقة الشرق الأوسط ، والاحتفاظ بهيمنتها معتمدة على تفوقها العسكري المدعوم - بلا حدود - من قبل دولة كبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية ، فسدوم الحال ، كما تقول الحكمة ، من المحال . ومن ثم فلا بد وأن يأتي يوم - عاجلا أم آجلا - تتغير فيه الأحوال ، وتتفجر فيه هذه الأوضاع غير السوية .

إن إسرائيل بتحدياتها للأمم المتحدة ، لا تتحدى شعب فلسطين والدول العربية وحدها ، وإنما تتحدى المجتمع الدولي كله . وإزاء هذا التحدي الإسرائيلي المستمر والمتزايد ، فإن المجتمع الدولي ، ممثلا في الأمم المتحدة ، مطالب بأن يقف موقفا أكثر حزما في وجه إسرائيل وتماديها في طغيانها وعنجهيتها ، لأن استهتارها بكل القرارات ، والقوانين ، والقيم الدولية المتعارف عليها يعرض البشرية لخطر جسام ، لاسيما ومعظم النار هو ، دائما ، من مستمفر الشر .

ولقد آن الأوان لأن تنهض الأمم المتحدة بدورها ومسؤولياتها قبل فوات الوقت ، وقبل أن يتسع الخرق على الراقع . وهذه صرخة حق نطلقها من على هذا المنبر الدولي الكبير ، وليس في واد أو في الفضاء . فاذا ذهب صرختنا اليوم مع الرياح ، فإننا نخشى أن تذهب غدا بالأتواء . وما مات ، أبدا ، حق ووراءه مطالب .

ولما كانت حيثيات وملابسات ومضاعفات هذه القضية المطروحة على النقاش معروفة لديكم ، لا من اليوم ، وانما منذ سنوات وسنوات ، فلا أجدني بحاجة لأن أعيدها على مسامعكم حتى لا أثقل عليكم ، واستغرق المزيد من وقتكم . لذلك فإن بلادى - الجمهورية العربية اليمنية - تكتفي ، فقط ، بحث الامم المتحدة على اتخاذ ما يلزم من اجراءات وخطوات حازمة وايجابية لوضع الامور في نصابها ، واعادة الحقوق الى اصحابها ، والتحذير من خطورة عدم فعل ذلك .

السيد مايشا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحالة

القائمة في الشرق الاوسط هي حالة يسودها منذ وقت طويل التوتر والنزاعات المستمرة . وقد تطوّرت الحالة في عدد من المناسبات في الماضي القريب لتصبح حربا بين بعض الدول العربية من جانب وبين اسرائيل من الجانب الآخر . واثناء استمرار هذه الحالة المضطربة وقع كثير من الخسائر في الارواح والممتلكات . وإن السبب الجذرى لهذه الحالة المضطربة ، مع انه يمكن أن تكون هناك اسباب أخرى كثيرة ، هو المشكلة التي لم تحل بعد والمتعلقة بمحنة الشعب الفلسطيني الذي اقتلع من وطنه وشرّد من ممتلكاته وأجبر على الخروج والعيش كلاجئ في الاراضي الاجنبية . ولا يزال الفلسطينيون الآخرون الذين ظلوا في الاراضي التي احتلتها اسرائيل يتحملون المضايقة الاسرائيلية والقمع والاضطهاد والتنكيل . ولا يزال الفلسطينيون جميعا يعانون من مهانة انكار الفرصة عليهم لممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال . أما الذين خرجوا فهم لا يزالون يحرّمون من حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم . وهذا يمثل في رأينا لبّ المشاكل الحالية لفلسطين علاوة على كونه السبب الجذرى للتوترات والصراعات في الشرق الاوسط .

وكما قلت ، فإن لبّ التوترات والصراعات الدائرة في منطقة الشرق الاوسط هو قضية فلسطين . وهذه القضية تتطلب حلا شاملا يغطي جميع جوانب المشاكل القائمة في المنطقة . ودون هذا الحل ستبقى هذه الحالة متزايدة التوتر والصراع وتستمر في ارباك العلاقات فيما بين دول المنطقة مما يهدد السلم والامن الدوليين لفترة طويلة

في المستقبل . ويحدونا الامل في أن تدرك الاطراف المعنية مباشرة في هذه المشكلة المخاطر التي من الأرجح أن تنجم نتيجة لعدم التوصل الى حل مقبول لهذه المشكلة . واننا نشعر أن هذه الاطراف تستطيع أن تتجنب هذه المخاطر عن طريق الاعتدال بمواقفها والترويج لحل عادل . ولا يمكن المغالاة في التأكيد على ضرورة أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن نحو التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة . وان وفد بلادي يرى أن المجتمع الدولي ملزم تجاه الشعب الفلسطيني ويتعين عليه أن يشترك باستمرار في الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية وشاملة لقضية فلسطين .

لقد كرست منظومة الأمم المتحدة ككل ، منذ أن نشأت مشكلة فلسطين ، الكثير من الوقت والطاقة لايجاد حل للقضايا ذات الصلة . ولكن لم تستطع هذه الجهود حتى يومنا هذا أن تؤدي الى حل الجوانب المعقدة للمشكلة . فكل جهد واجهه تحدٍّ وتعثرت من جانب أحد الاطراف الاساسية في الصراع . حتى إن آخر قرارات الجمعية العامة ، الذي اتخذ في العام الماضي ، لقي نفس المصير الذي لقيته القرارات المتخذة في السابق .

وفي العديد من المناسبات أعلن المجتمع الدولي بشكل قاطع عدم جواز اكتساب الاراضي باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، ولكن اسرائيل تواصل انتهاك هذا المبدأ دون عقاب . وقد كرر المجتمع الدولي مرارا وتكرارا الحاجة الى احترام جميع البلدان لمبدأ عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واحترام السلامة الإقليمية للدول الاخرى . ومع ذلك ، تدخلت اسرائيل مرة أخرى وانتهكت السلامة الإقليمية للدول الاخرى . إن كينيا تتمسك بمبادئ المجتمع الدولي هذه وتتمنى احترامها من جانب جميع الدول . وفي هذا الصدد ، تطلب كينيا بالتالي من اسرائيل أن تنسحب من جميع الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ وأن توقف تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وانتهاكها المتواصل لسلامتها الإقليمية .

إن الجوانب المختلفة للممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة قد وردت في الوثائق التي قدمت الى هذه الجمعية . وإن وفد بلادي يلاحظ من هذه التقارير مع

الانزعاج أن انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني لا يزال مستمرا دون هوادة . واننا نلاحظ أن الحالة المتمثلة بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني قد استمرت في التدهور ، وأن سياسة إسرائيل غير الشرعية المتمثلة بالحفاظ على المستوطنات وإقامة مستوطنات يهودية جديدة ومصادرة الأراضي التي يملكها العرب لا تزال مستمرة ؛ وأن التدابير الرامية إلى خلق جميع أشكال التعبير السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي من جانب الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة لا تزال تنفذ ؛ وأن عمليات الاحتجاز العشوائية والتعذيب تستخدم بهدف الارهاب السياسي للشعب الفلسطيني وقمعهم وإخماد طموحاته .

إننا ندين هذه الممارسات التي تشبه بصفة عامة الممارسات التي يستخدمها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لتخويف مناوئي الفصل العنصري وشعب ناميبيا واضطهادهم وقمع مطالبهم .

لقد طرحت عبر السنوات التي جرت فيها مناقشة هذه المسألة حلول ممكنة ، بيد أن السلطات الإسرائيلية لم تجد من المناسب تنفيذها . ويود وفد بلادي أن يؤكد على أن الأمم المتحدة مسؤولة مسؤولية تامة عن محنة الشعب الفلسطيني . وبالتالي يتعيّن على المنظمة أن تتخذ عملا حاسما ضد إسرائيل لإجبارها على الانصياع لإرادة المجتمع الدولي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال .

وفي معرض ممارسة هذه المسؤوليات يتمسك وفدي بالرأي بأنه ما من بلد يجب أن يسمح له بتبرير حقه في الحياة على حساب الآخرين . ونعتقد أن الحقوق المشروعة للفلسطينيين في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة خاصة بهم في المنطقة يجب أن تتحقق ، وبالتالي نؤيد قضية منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وبالإضافة الى ذلك نعتقد أن أعمال حقوق الشعب الفلسطيني يوفر المفتاح الوحيد للسلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ، على أساس تساوى حقوق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلم وأمن داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها .

في الختام ، جاء في قرارات هذه الجمعية اقتراح بعقد مؤتمر دولي يعنى بالشرق الاوسط . إن كينيا تؤيد هذا الاقتراح بأمل أن يتناول هذا المؤتمر جميع جوانبه الحالية في الشرق الاوسط . لكننا نأسف لان الاتفاق بين جميع الاطراف المعنية مباشرة لم يتم حتى الآن . مع ذلك نلاحظ في هذا الصدد أن بعض الاطراف المعنية مباشرة توصلت ، في الجهود المبذولة في البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط ، الى اتفاق على التحرك سوية صوب انجاز التسوية السلمية العادلة اللازمة وانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية . اننا نحث الطرف الآخر أيضا على أن يتحلى بروح التفهم ويوافق على الاشتراك في المفاوضات في اطار المؤتمر الدولي المقترح الذي ينبغي عقده تحت رعاية الأمم المتحدة .

السيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) : لقد بدأت أعمال الدورة الحالية

للجمعية العامة في جو من التفاؤل والاستبشار الذي تعزز بالحضور الدبلوماسي المكثف ، عندما جاء زعماء دول العالم وخطبوا الجمعية العامة من هذه المنصة ، مؤكدين على أهمية الأمم المتحدة كونها تمثل المحفل الوحيد الذي اكتملت فيه العالمية في التمثيل لشعوب العالم ودوله ، ومجددين الثقة والالتزام بميثاق الأمم المتحدة ، وبضرورة تنشيط دورها وزيادة فعاليتها في معالجة المشاكل الاقليمية والدولية . وها نحن في هذه الايام الاخيرة وفي الدورة الاربعين نجد أنفسنا أمام الحقائق السياسية الموضوعية التي لا تروّضها الاماني الطيبة ولا المناشدات الاخلاقية ،

فلقد تبخّر ذلك الغيظ من التفاؤل . كما ثبت بأن الجمعية العامة لا تمتلك سوى اصدار القرارات التي لا تجد طريقها الى التنفيذ . وذلك هو حالنا اليوم ونحن نبحث الحالة في الشرق الاوسط . وغدا ستصدر الجمعية العامة نسخة منقحة من قرارات الدورة السابقة ، وستؤكد مجدداً على عناصر التسوية الشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي ، والمتمثلة في ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، كما ستدعو الى عقد مؤتمر السلام الدولي ، برعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، كإطار لتحقيق السلام الدائم في الشرق الاوسط .

وكما تعودنا في السنوات الماضية فإن اسرائيل ، ومعها الولايات المتحدة الامريكية . ستتحدى الارادة الجماعية للمجتمع الدولي برفض قرارات الجمعية العامة ، بل والاستهتار بها كما فعل حاييم هيرزوج ، المندوب الاسرائيلي الاسبق لدى الامم المتحدة ، عندما مزق أحد قرارات الجمعية العامة من على هذه المنصة ، بعد أن تحوّل النزاع العربي الاسرائيلي الى مواجهة بين اسرائيل والولايات المتحدة من ناحية ، والمجتمع الدولي من ناحية أخرى . فكيف يمكن لاسرائيل أن تستمر في تحديثها للشرعية الدولية وهي التي استمدت شرعيتها من الامم المتحدة عندما أصدرت الجمعية العامة قرار التقسيم في عام ١٩٤٧ ؟

إن إقرار الجمعية العامة بأن اسرائيل دولة غير محبة للسلام لم يكن غير تعبير صادق لواقع موضوعي ، لان النزعة العدوانية الاسرائيلية هي مجرد امتداد للارهاب الصهيوني الذي تعرّضت له الجماهير الفلسطينية في ظل الانتداب . فإذا كان مائير كاهاني يحمل اليوم لواء الارهاب الصهيوني على صعيد المجتمع ، فإن القادة الاسرائيليين الذين تصدّروا الفرق الارهابية الصهيونية أثناء الانتداب البريطاني ، هم الذين يمارسون الارهاب على مستوى الدولة . وبينما يدعوا مائير كاهاني علناً الى طرد الفلسطينيين من فلسطين وتحويلها الى دولة يهودية تتسع لكل يهود العالم ،

تتحرك الطائرات الاسرائيلية لمطاردة القادة الفلسطينيين في تونس ، وتتخذ اسرائيل كافة الاجراءات التعسفية ضد الفلسطينيين ، كما تسنّ القوانين والنظم لدفعهم الى الهجرة تحقيقا لنفس الاهداف التي يسعى الى تحقيقها مائير كاهاني . إن النزعة العدوانية الاسرائيلية تشكل انعكاسا طبيعيا للعنصرية الصهيونية التي تعتبر أن اليهود هم شعب الله المختار . ولقد كانت الجمعية العامة محقة عندما أصدرت قرارها التاريخي باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية ، وهو ما يفسّر التماثل بين اسرائيل ونظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، فكلاهما يمارس سيادة القمع والتمييز ضد المواطنين الاصليين ، وسياسة العدوان ضد جيرانها ، وكلاهما يجد الدعم والتأييد من واشنطن .

على أن الدعم الامريكي لاسرائيل ، وهو ما يشجعها على اتّباع سياسة الحرب والعدوان في المنطقة وسياسة التحدى والعصيان على المستوى الدولي ، يتجاوز حدود الامداد الاقتصادية والعسكرى . فالولايات المتحدة لا تؤيد اسرائيل ماديا ومعنويا فحسب ، بل إنها تتبنى السياسة الاسرائيلية على المستوى الاقليمي والدولي ، وتستخدم كل ما لديها من امكانيات الضغط السياسي والاقتصادي على الدول ، وكذلك حق الفيتو لحماية اسرائيل ، بمنع مجلس الامن من معاقبتها وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، كونها دولة معتدية وغير محبة للسلام .

ولكننا لا نستغرب الالتزام الأمريكي المتواصل بتأييد اسرائيل في الحرب والسلم . فاسرائيل هي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، ولكن ما يدهشنا هو الالتزام الأمريكي بتنفيذ السياسة الاسرائيلية بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي والتسوية السلمية له . ولقد اتضح ذلك جليا في اصرار الولايات المتحدة بالتمسك بتعهداتها لاسرائيل بأنها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولن تتعامل معها كطرف من أطراف النزاع إلا وفقا للشروط الاسرائيلية . ألم تحاول الولايات المتحدة لفترة طويلة التنقيب عن شخصيات فلسطينية للتعامل معها كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية التي اعترف بها المجتمع الدولي كممثل شرعي أصيل للشعب الفلسطيني وكناطق رسمي باسمه ؟ ثم ألم تحاول الولايات المتحدة تبرير القصف الجوي الاسرائيلي لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، في حين أدان المجتمع الدولي ذلك القصف كعمل من أعمال القرصنة وإرهاب الدولة ؟

يكاد يجمع العالم بأن التسوية السلمية والشاملة لمشكلة الشرق الاوسط لا يمكن أن تتم إلا في اطار الامم المتحدة وعلى أساس قراراتها . ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ، تمشيا مع رغبة اسرائيل وخدمة لمصالحها ، تقف ضد ذلك الاجماع الدولي . فهي تعمل جاهدة لاستبعاد أي دور للأمم المتحدة ، كما تسعى لنقل ملف التسوية السلمية من الامم المتحدة الى كامب ديفيد مرة ثانية حتى تنفرد بدور الوسيط وتجزء الحل ، بما يحقق مصالح الحلف الأمريكي الاسرائيلي . نعم ، ان الولايات المتحدة تسعى لحل مشكلة الشرق الاوسط ، لوحدها وبالوساطة ، بالرغم من أنها جزء من هذه المشكلة ، وطرف من أطراف النزاع ، فكيف يمكن لها أن تساهم في تسوية عادلة وهي منحازة تماما الى جانب اسرائيل ؟

اننا نعلم بأنه لن تجدي مناشدة الولايات المتحدة بالكف عن تقديم العون لاسرائيل ، أو حتى التقليل منه ، فاسرائيل هي بمثابة القاعدة المتقدمة للولايات المتحدة ، كما أن الولايات المتحدة هي العمق الامتراتيجي لاسرائيل وذلك ما يفسر الدعم الذي تمّ تقديمه من قبل الولايات المتحدة في حرب تشرين الاول/اكتوبر الاخيرة ،

عندما كانت الطائرات الامريكية تنتقل مباشرة من القواعد الامريكية الى سيناء لدعم العدو الاسرائيلي . ولن تجدي كذلك مطالبة الولايات المتحدة باتباع سياسة متوازنة ازاء النزاع العربي الاسرائيلي ، فاللوبي الصهيوني في واشنطن هو الذي يموغ السياسة الامريكية بالنسبة للشرق الاوسط . اننا نتمنى فقط ان يقتنع اصدقاء امريكا العرب بان هذه الحقائق الشابتة لن تتبدل ، وان المراهنات على الدور الامريكي المنفرد في الشرق الاوسط مصيرها الغشل وخيبة الامل . ومع ذلك فاننا ندعو الولايات المتحدة الامريكية ، كأحد الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، ان تتحمل مسؤولياتها طبقا لميثاق الامم المتحدة ، وان تساهم في حفظ الامن والسلام الدوليين بمشاركة الاجماع الدولي في أن الاطار الوحيد للتسوية الشاملة والدائمة لمشكلة الشرق الاوسط هو مؤتمر السلام الدولي الذي ينعقد برعاية الامم المتحدة ووفقا لقراراتها ، وبمشاركة جميع الاطراف على قدم المساواة . فهل تستجيب الولايات المتحدة للاجماع الدولي وللشرعية الدولية ؟

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تناقش الجمعية

العامة مرة أخرى الحالة في الشرق الاوسط ، كما فعلت ذلك مرارا وتكرارا في الماضي . ولكن اذا أصبحت المناقشة بشأن قضية السلم المعقدة هذه في ذلك الجزء المضطرب من كوكبنا من الطقوس السنوية المنمطة ، فهي أيضا تذكرة حيّة بعجز المجتمع الدولي وهذه المنظمة العالمية عن أن يحسب بأسلوب ودي مشكلة تمثل دون شك أحد أخطر التهديدات للسلم والامن الدوليين .

ان هذا التفكير بالماضي قد يتعارض مع البارقة الوضاعة التي ولدتها بحق هذه الدورة التذكارية الاربعون للهيئة العالمية . ويرى وفد بلادي أن ذلك ضروري لان التقييم الموضوعي المجرد من العواطف للحالة في الشرق الاوسط هو وحده الذي سيساعد على تحديد العناصر التعويقية ويساعد بالتالي على ايجاد مخرج سليم وآمن من حقل الفخام الشرق الاوسط . ان الحالة كما هي عليه ، بسجلها المؤلف من أربع حروب رئيسية في المنطقة في أربعة عقود من وجود الامم المتحدة ، ناهيك عن التهديد القائم المستمر بنشوب صراع خامس أشد ضراوة لا يمكن أن تعتبر من الامور المشجعة .

ومن الناحية الأخرى ، وبوصفي ممثلاً لبلد يستمر في المشاركة على نحو فعال في عمليات قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في تلك المنطقة المتوترة المتفجرة ، فإنني آخر من يتجاهل الدور الجدير بالثناء الذي ما فتئت هذه المنظمة تستمر في الاضطلاع به في الشرق الأوسط ، وخاصة في مجال صيانة السلم . ولكن رغم أن دور صيانة السلم مفيد ، فما من شك أنه لا يمكن أن يكون بديلاً للتسوية الشاملة العادلة والدائمة للمشاكل الأساسية القائمة في هذه المنطقة . وهذا هو الهدف الذي ما زال يشغل العالم منذ فترة طويلة ، سواء حسبناه من حيث الوقت المهدر والفرص الضائعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المجدية لشعوب تلك المنطقة ، بل وأكثر من ذلك ، عند تقييمه في ضوء الهدر المؤسف للأرواح والممتلكات في الشرق الأوسط منذ أواخر الأربعينات .

إننا نرى على الدوام أنه ما من حل ممكن لمشكلة الشرق الأوسط المعقدة دون الأخذ بعين الاعتبار واقع وجود إسرائيل ، من ناحية ، ودون الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني واستعادتها من الناحية الأخرى .

والشرط المسبق الأساسي الآخر للسلم الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط يتعين ، بل ويجب ، أن يكون ضمان ألا تتمتع أي أمة بشمار العدوان .

ورغم أن هذه الخطة للسلم في الشرق الأوسط تبدو عادلة وواضحة ، فمن المؤسف أنها لم تحظ حتى الآن بالاعتراف العالمي . وفي هذا السياق ، نود أن نذكر بقرار مجلس الأمن ٢٤٣ (١٩٦٧) ونؤكد تأييدنا التام له ، وهو القرار الذي ، كما يشير عن حق تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/40/779 :

"أوضح مبدئين هامين في تسوية المشكلة في الشرق الأوسط هما على وجه التحديد انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة وثانياً احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي والاعتراف بها وحققها في العيش في سلام داخل حدود آمنه ومعترف بها" . (A/40/779 ،

الفقرة ٣٧)

في الوقت نفسه ، ندرك أن الهيكل الدائم للسلم في الشرق الاوسط لا يمكن بناؤه دون تسوية متلازمة للقضية الفلسطينية ترتكز أساسا على قبول الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة وطن مستقل وفي تقرير المصير .

نحن نرى انه ما من مناقشة للحالة في الشرق الاوسط يمكن أن تكون كاملة دون اشارة الى عقبتين كبيرتين تعوقان آفاق السلم في تلك المنطقة . تتعلق الاولى بسياسة اسرائيل لانشاء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، وتتعلق الاخرى الى سياستها التي لا يمكن الدفاع عنها بالمثل أيضا والخاصة بانشاء ما يسمى "مناطق أمن" في داخل أراضي دولة مستقلة أخرى مجاورة ، وهي في هذه الحالة ليست سوى لبنان غير المنحاز . وبينما تتعارض العقبة الاولى مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) فان العقبة الثانية عبارة عن مفهوم أمني لا يتعارض مع مبادئ الميثاق فحسب وانما ينتمي في واقع الامر الى عصر الاستعمار الذي ولى ، غير مأسوف عليه ، والى اقامة مناطق حاجزة ومجالات نفوذ ، وكلها مسائل تبغضها الدول المستقلة ذات السيادة .

بينما يشعر وفد بلادي بطبيعة الحال بالقلق لانه - كما يذكر الامين العام : "مازال البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط عزيزا وما زالت الحالة في الشرق الاوسط غير مستقرة" (A/40/779 ، الفقرة ٢٣) ، فإننا نشاركة قلقه بأنه منذ عام ١٩٧٧ لم تؤد الامم المتحدة دورا هاما كذلك الذي أدته من قبل في الشرق الاوسط ، وذلك يرجع - في جملة أمور - الى "السياسات المتزايدة الاختلاف التي تنتهجها الدول الاعضاء في مجلس الأمن بشأن الشرق الاوسط" (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٥) .

إلا اننا نلاحظ بتفاؤل أكبر انه في السنوات الاخيرة ، طرحت حكومات منفردة ومجموعات من الحكومات عددا من مقترحات السلم . واذ تتمسك نيبال بعمليات السلام في الشرق الاوسط تمسكا يتأكد ، في جملة أمور ، في اشتراكنا الحالي في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (يولييفيل) . نحیی من كل قلوبنا تلك المساعي . ونود بمفحة خاصة أن نسجل تأييدنا لمبادرة السلام التي طرحها جلالة الملك حسين ملك الاردن . الذي يقترح اجراء مفاوضات تحت اشراف مؤتمر دولي باشتراك جميع الدول الاعضاء في مجلس الأمن ، بالاضافة الى جميع أطراف النزاع وذلك في اطار الامم المتحدة .

اخيرا ، نشعر بالسرور لان الامين العام قد لمس بعض علامات المرونة بشأن المواقف التفاوضية خلال اتصالاته الاخيرة مع زعماء الاطراف المعنية . ونرى ان اجراء المفاوضات بناء على الاسس الواردة في خطة حسين لن تكون تحية ملائمة لقضية السلم بهذه الهيئة العالمية فحسب ، وانما يمكن ان تمثل ايضا بداية لنهاية ما يعتبر عقود عنف وتوتر وارهاب في الشرق الاوسط طويلة المدى ومكلفة بشكل مرعب . واذا ما فشلت تلك المبادرات في ان تحقق انطلاقها ، فان القنبلة الموقوتة ، وهي الشرق الاوسط ، سوف يواصل جهازها الموقوت دقاته المشؤومة حتى تحدث انفجارا آخر بكل ما يحمله من اثار مروعة فظيعة يعرفها الجميع . ولذلك تملي الحكمة ان نستجيب لتلك الجهود خاصة وان الوقت ملائم لذلك .

السيدة بوريجه (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال العام

الماضي شهدنا بعض التطورات الايجابية المشجعة في الشرق الاوسط - التي من الممكن ، اذا ما اتيج لها الاستمرار ، ان تؤدي الى تهيئة جو يسوده مزيد من الثقة بين اطراف النزاع . إلا انه حدثت أحداث سلبية أيضا من شأنها ان تعوق أو تسد الطريق صوب المفاوضات والسلم .

على الجانب الايجابي ، رحبت النرويج بقرار الحكومة الاسرائيلية في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام بسحب قواتها من جزء كبير من تلك المناطق في جنوب لبنان التي احتلت منذ حرب ١٩٨٢ . وتأمل النرويج في ان يؤدي هذا القرار الى انسحاب اسرائيل الكامل من لبنان . وللأسف ، ان هذا لم يحدث حتى الان ، ولكن ما حدث كان على الاقل خطوة ضرورية في الاتجاه الصحيح .

بالاضافة الى هذا ، ترحب النرويج بمبادرات الملك حسين ، والرئيس مبارك ، ورئيس الوزراء بيريز ، فهذه المبادرات تمكن من اجراء مزيد من المشاورات النشطة بشأن كيفية بدء عملية السلام في الشرق الاوسط . وحكومة النرويج تؤيد جهود ممثل الولايات المتحدة في المنطقة لتحقيق التقارب بين الحكومتين الاسرائيلية والاردنية بشأن كيفية بدء عملية السلام .

تلاحظ النرويج أيضا الاعلان الصادر في القاهرة بأن منظمة التحرير الفلسطينية تدين جميع الاعمال الارهابية ، سواء قامت بها دول أو جماعات أو أفراد . كما نرحب بما يعنيه ذلك من أن منظمة التحرير الفلسطينية سوف تمتنع عن جميع أعمال الارهاب خارج الاراضي المحتلة . إلا أن هذا الاعلان ليس كافيا لأنه يسمح بممارسة أعمال الارهاب ضد المدنيين في داخل الاراضي المحتلة . والحكومة النرويجية ، من جانبها ، تعارض بشدة جميع أعمال الارهاب ضد الاهداف المدنية ، بغض النظر عن مكانها . ولذلك فإن اعلان منظمة التحرير الفلسطينية بعيد كل البعد عن أن يكون كافيا . ومع ذلك ، ينبغي الترحيب به بوصفه خطوة في الاتجاه الصحيح .

وعلى الجانب السلبي ، لا يزال الشرق الاوسط مسرحا ومصدرا لأعمال الارهاب ، فقد حدثت في الشهور الاخيرة زيادة جديدة في أعمال الارهاب ضد المدنيين - في قبرص ، وعلى الباكسة اكيلى لورو ، وعلى طائرة مدنية ، وهذه الاعمال لا يمكن الدفاع عنها وهي ممقوتة ولا يمكنها إلا أن تسهم في أعمال الانتقام أو الشر . وبالإضافة الى الخسارة المأساوية في أرواح الابرياء والمدنيين ، يمكن أن تكون عملية السلام في الشرق الاوسط نفسها ضحية أخرى .

تركزت المناقشات بشأن الشرق الاوسط في الأمم المتحدة على كل من تحديد المبادئ العامة للسلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ، وتحديد اطار المفاوضات التي سوف تقود في نهاية الامر الى السلام . وبشأن تحديد المبادئ العامة ، تم التوصل الى اتفاقات هامة بين بعض الاطراف المشتركة بشكل مباشر في اطار منظومة الأمم المتحدة . وتحدثت هذه المبادئ في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) وقد أيدت النرويج كليهما تأييدا حاسما . ويقضي هذان القراران بأن الحصول على الاراضي بالقوة لا يمكن أن يكون مقبولا ، وأنه ينبغي أن يكون لجميع الدول في المنطقة الحق في العيش في سلام في داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . هناك شرط ثالث لاجلال السلام الدائم في الشرق الاوسط هو الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك الحق في تقرير المصير وإعمال هذه الحقوق . تستتبع هذه المبادئ انهاء

الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الذي وقع في حرب ١٩٦٧ بوصف ذلك جزءا من تسوية دائمة في المنطقة . وفي الوقت نفسه ، وبنفس الطريقة التي أعربت بها الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي عن رأيها بتاريخ ٣ كانون الاول/ديسمبر ، ترى النرويج أن اتفاقية لاهي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة تنطبقان على الحالة في هذه الأراضي .

لقد ثبت أن مسألة إيجاد الاطار الصحيح لمفاوضات السلام في الشرق الاوسط تمثل تقريبا صراحا خادعا كالسلم نفسه . ففي حين أن اسرائيل أصرت على المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والبلدان المجاورة ، أصرت الاطراف العربية في الصراع على عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط تحت اشراف الأمم المتحدة . وقد ظهرت بعض العلامات المبشرة بالخير لامكانية إيجاد حل وسط بين الاردن واسرائيل نتيجة للبيانين اللذين ألقاهما في هذه القاعة الملك حسين ملك الاردن ورئيس وزراء اسرائيل بيريز في وقت سابق من هذا الخريف . وتحت الحكومة النرويجية كل أطراف الصراع على دراسة امكانية اتخاذ خطوة أخرى بشأن هذه المسألة الاجرائية صوب حل وسط يسمح ببدء مفاوضات مضمونية .

والحكومة النرويجية من جانبها ، على استعداد لتأييد أي نموذج للمفاوضات تقبله الاطراف ذاتها . لقد أيدت النرويج فكرة الترتيب لمفاوضات بشأن اتفاق سلام شامل في اطار مؤتمر جنيف بشأن الشرق الاوسط في الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٧ ، كما طالب بذلك القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) . وقد أيدنا أيضا عملية واتفاق السلام في كامب ديفيد بين مصر واسرائيل باعتبارهما خطوتين هامتين للغاية صوب السلم في الشرق الاوسط . وسنكون على استعداد أيضا لتأييد فكرة عقد مؤتمر سلام دولي اذا كان هذا أمرا مقبولا للأطراف ، التي ينبغي بالضرورة أن تشارك في المفاوضات في اطار ذلك المؤتمر . غير أننا نرى انه من العبث نسبيا أن تمر الجمعية العامة على عقد مؤتمر من هذا النوع وهناك طرفان هامين وهما اسرائيل والولايات المتحدة ، يجدان أن الشروط التي تسمح بعقد مثل هذا المؤتمر لم تتحقق حتى الآن .

لقد أيدت الحكومة النرويجية دائما الجهود التي تبذل داخل منظومة الأمم المتحدة لتمهيد الطريق أمام السلام في الشرق الاوسط . ونعتقد أن منظومة الأمم المتحدة يمكنها أن تقدم اسهاما رئيسيا في عملية التفاوض ، سواء عن طريق المساعي الحميدة التي يبذلها الامين العام ، أو عن طريق مجلس الامن . واننا نرى أن الاقتراح الذي تضمنه تقرير الامين العام في الوثيقة A/40/779 الذي يفيد بأن آلية مجلس الامن

ينبغي استخدامها لتعزيز البحث عن تسوية في الشرق الأوسط ، يكتسي أهمية خاصة . انه فكرة جديدة بمزيد من الدراسة .

ان جنوب لبنان من المناطق التي تعمل فيها منظومة الأمم المتحدة بكاملها على نحو مكثف للحفاظ على السلم والامن الدوليين . والنرويج من بين البلدان التي تسهم في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وبالتالي ، فان لنا علاقة مباشرة بالتطورات في تلك المنطقة .

وتشعر الحكومة النرويجية بالقلق العميق ازاء الحالة الراهنة في جنوب لبنان . فان الوجود الاسرائيلي المستمر في جنوب لبنان ، وانشاء ما يسمى بمنطقة الامن الى الشمال من الحدود الدولية وأنشطة جيش جنوب لبنان الذي تؤيده اسرائيل ، كل هذا قد وضع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في حالة صعبة للغاية . وحيث ان الكتيبة النرويجية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقع برمتها ضمن منطقة الامن ، فان الجنود النرويجيين في تلك القوة تعرضوا لمضايقات مستمرة ومحاولات للتسلل عبر صفوفهم وعمليات قصف وغير ذلك من الأنشطة التي تعرقل تنفيذهم للمهام التي أوكلها مجلس الامن اليهم . وقد عرّض بعض الاحداث سلامة قواتنا للخطر الشديد . ومرت وحدات أخرى لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بتجارب مماثلة .

لا تقبل الحكومة النرويجية مفهوم منطقة الامن التي حددتها وتسيطر عليها اسرائيل على اراضي لبنان . ولا نوافق على أن يكون جيش جنوب لبنان المزعوم منظمة لبنانية مشروعة ما دامت حكومة لبنان - التي تؤيد النرويج سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية - تعلن ان جيش جنوب لبنان ليس مجموعة شرعية تخضع لسلطتها السيادية . وبالتالي ، تعتبر النرويج ان اسرائيل مسؤولة عن الاعمال التي يرتكبها جيش جنوب لبنان في منطقة الامن وفي منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ونحث اسرائيل على التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والسماح بـوزع قوات الأمم المتحدة على امتداد الطريق حتى الحدود الدولية . ومع ان المناطق التي تدخل في منطقة الامن كانت هادئة نسبيا في الاشهر القليلة الاخيرة باستثناء بعض

الحوادث التي وقعت بين قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وجيش جنوب لبنان ، فاننا نخشى الا تدوم هذه الحالة طويلا . فهناك علامات تشير القلق بأن المنطقة يمكن أن تتحول قريبا الى بؤرة للمقاومة أو للمجموعات الارهابية في المنطقة ، وان حلقة جديدة من العنف والانتقام قد نجد أنفسنا في مواجهتها في المستقبل القريب . واننا بوصفنا أصدقاء لإسرائيل ومؤيدين أقوياء لحقها في العيش في سلم داخل حدودها المعترف بها دوليا ، فاننا نناشدنا بقوة ان تعطي نفس الحقوق للبنان .

وفي الختام ، تود النرويج أن تعرب عن تقديرها للأمين العام وموظفيه على جهودهم المستمرة لمساعدة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في تنفيذ ولايتها . والامانة العامة وموظفو قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لم يدخروا جهدا في مساعيهم لايجاد صيغ لتحقيق ترتيبات أمن دائمة ومقبولة لجميع الاطراف في جنوب لبنان ، وفقا لقرارات مجلس الامن . وان النرويج جنبا الى جنب مع البلدان الاخرى التي تساهم بقواتها في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، كانت تسعى دائما لايجاد الطرق والوسائل لمساعدة الأمين العام في هذا الجهد . ونعتقد انه من واجب أعضاء مجلس الامن ، ولاسيما أعضاؤه الدائمون ، ان يقدموا دعما قويا وشابها لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لمواجهة الحالة الصعبة الراهنة . ومما له أهمية خاصة ان يكون الاعضاء الدائمون في مجلس الامن على استعداد لتحمل مسؤولياتهم من أجل تمكين قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من النهوض بولايتها . ويلزم بذل جهد أكثر اتساقا اذا اريد لجهود حفظ السلم في جنوب لبنان أن يكتب لها النجاح على النحو الذي توخته قرارات مجلس الامن .

السيد فرح درير (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أصبحت

الحالة في الشرق الاوسط مصدرا للتوتر الدولي الذي يشكل تحديا مستمرا للمجتمع الدولي . لقد تعرض الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة لأكثر من أربعة عقود لنوع من الاستعمار والاضاع لم يعرفهما العالم من قبل . لقد زودت الحالة العالم بمشاهدة محزنة للأعمال الوحشية الرهيبة التي سببت ولا تزال تسبب معاناة انسانية وصراعا لا يمكن وصفها .

لم يحدث في وقت من الاوقات ان كانت في هذه المنطقة اخطاء للتاريخ وامساء الحكم سببا في هذا القدر المأساوي من الرعب والالام حين قتل المئات من الفلسطينيين الابرياء في دير ياسين وفي مخيمات صبرا وشاتيلا . ان هذه المجازر الوحشية للمدنيين الابرياء كانت جزءا من حملة صهيونية لتنفيذ سياسة تصفية مستمرة موجهة ضد الشعب الفلسطيني داخل وخارج الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية الاخرى * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مورينو - سالسيدو (الفلبين) .

ولعل الشرق الاوسط من أكثر مناطق العالم عرضة للتأثر ومطمعاً للغير . ومع ذلك يكاد يشكّل عدم استقرار المنطقة أكبر خطر يواجه السلم والامن العالميين . فالنزاع الدائم الداخلي والخارجي ، الناجم عن الحرب الاسرائيلية للعدوان والامتنزاف والابادة ضد الفلسطينيين وغيرهم من العرب داخل الاراضي العربية المحتلة وخارجها في فلسطين ومرتفعات الجولان وفي لبنان ومؤخراً في تونس ، يهدد الرخاء المتنامي للمنطقة ويحرم بالتاكيد الشعوب من جني ثمار الرفاه المالي والمادي والاجتماعي والثقافي الذي لا يمكن أن يزدهر إلا اذا قبلت اسرائيل العيش في سلم مع جيرانها العرب وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . والواقع انه لا يوجد مكان في العالم انتهكت فيه القوانين الدولية ومبادئ الأمم المتحدة والاتفاقات والمعايير الدولية مثلما انتهكت في الشرق الاوسط .

ان قرار التقسيم ١٨١ (د-٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، أياً كان غرضه ، أدى الى انشاء كيان نشاز في الشرق الاوسط . واذا كان هذا القرار قد فعل شيئاً فهو تخصيص الجزء الأكبر من أرض فلسطين لسكان غرباء كانت غالبيتهم ولاتزال من المهاجرين ، وباعتماد ذلك القرار أصبحت المشكلة الفلسطينية مسؤولية الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوجه خاص .

ولا توجد دولة عضو في هذه الجمعية مدينة للأمم المتحدة أكثر من دولة اسرائيل المدينة للأمم المتحدة بوجودها ذاته . فقرار الأمم المتحدة ، الذي تضمنه قرار التقسيم المذكور آنفاً هو الذي أضفى الشرعية على وجود الدولة اليهودية . ومع ذلك من السخريه انه لا توجد دولة عضو انتهكت بعنجهية المبادئ الرئيسية للميثاق والاعراف الدولية ومعايير السلوك الدولي مثلما انتهكتها اسرائيل متجاهلة بذلك الرأي العام العالمي على الرغم من ان اسرائيل اثناء المناقشة بشأن قرار التقسيم ولدى قبول عضويتها في الأمم المتحدة أكدت انها سوف تراعي مبادئ الميثاق وفي ذلك الوقت اعلنت ايضاً انها تقبل بالكامل الالتزامات التي يفرضها الميثاق وانها سوف تتعهد باحترامها منذ اللحظة التي تصبح فيها عضواً في الأمم المتحدة .

ولكن للأسف أقامت الدولة الصهيونية منذ انشائها طريقة جديدة للعيش في الشرق الأوسط . وأوجدت العنف والارهاب باعتبارهما وسيلة لتنفيذ سياستها القائمة على التوسع والاستعمار والنهب واغتصاب الاراضي ومرافق المياه وغيرها من الممتلكات وابعاد السكان العرب الاصليين عن طريق الارهاب المنتظم وعمليات العقاب الجماعي . وبسبب استمرار التعتن الاسرائيلي اتسعت القضية الفلسطينية الى صراع عربي اسرائيلي اوسع وأكثر مرارة .

ان العدوان والفظائع التي لا مبرر لها التي انزلتها ولاتزال تنزلها القوات الاسرائيلية بالفلستينيين والشعوب العربية الاخرى على نحو منتظم داخل الاراضي العربية المحتلة وخارجها وكذلك داخل الدول المستقلة ذات السيادة مثل لبنان واخيرا تونس موثقة ولسنا بحاجة الى الكلام عنها هنا . ويكفي ان نقول ان السلوك العدواني للدولة الصهيونية واعتداءها الاستغزازي المسلح على جيرانها العرب يعطينا دليلا واضحا على ان اسرائيل ليست دولة محبة للسلم .

وبدلا من تحقيق السلم مع الفلسطينيين وجيرانها العرب الاخرين ، تتبع الدولة الصهيونية باصرار سياسة أصبح معها التصعيد المتجدد للعنف والارهاب في الاراضي العربية المحتلة من الامور اليومية المعتادة . وينتج عن هذه السياسة اقتراف الممارسات الارهابية وتشجيع عصابات المستوطنين الاسرائيليين على شن عمليات ارهابية ضد السكان العرب لتخويفهم وطردهم من ديارهم ثم اغتصاب اراضيهم ومساكنهم ومرافقهم الماثية وممتلكاتهم الاخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ويستخدم النظام الصهيوني جميع أنواع الضغط لارغام الفلسطينيين وغيرهم ممن المواطنين العرب على ترك اراضيهم العربية المحتلة . ونتيجة لذلك زادت الاراضي التي يحتلها النظام الصهيوني الى ثلاثة أمثال منذ حرب العدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ وأصبحت خاضعة لحكم العنف والارهاب الذي يمارسه النظام الصهيوني . ومن الواضح انه قد ثبت ان هذه السياسة هي العقبة الرئيسية أمام جهود تشجيع السلم والامن في الشرق الأوسط .

وفي الوقت الذي يبذل فيه الكثير من الجهود المخلصة في العديد من الجهات المعنية ، نجد ان الكيان الصهيوني عازم على تشديد قبضته على الاراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الاراضي العربية المحتلة بتعزيز وجوده العسكري وتوسيع اقامة المستوطنات الاسرائيلية واشغال الاعمال العدائية المتعمد في المنطقة منتهكا بذلك الحقوق الفلسطينية الاساسية .

وقد رفض النظام الاسرائيلي التخلي عن المكونات الاساسية لسياسته في الشرق الاوسط ، فهو يرفض دائما التفاوض أو التعامل مع الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية . ومن ثم مازال نذير ركود المشكلة الفلسطينية سائدا على الرغم من الجهود السابقة والحالية سعيا لايجاد حل منصف . ونحن نؤمن بأنه ما لم نتوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية وهي لب الصراع العربي الاسرائيلي سيكون من المستحيل تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

ونحن نؤمن بأنه لا يمكن ايجاد تسوية دائمة لازمة الشرق الاوسط مع انكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ونؤمن أيضا انه لا يمكن التفاوض بشأن أي تسوية سلمية في المنطقة دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة ، وانه لا يمكن احلال السلم الدائم في الشرق الاوسط الا بالانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف .

وقد دلت خطة فاس للسلم المستندة الى العدل والشرعية الدولية على الرغبة الحقيقية للامة العربية في تحقيق السلم الحقيقي الدائم . ويرحب وفد جيبوتي كذلك بأي مبادرة أو نهج من شأنه تيسير البحث عن سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . وينبغي لاية عملية للسلم الدولي تحاول حسم الصراع العربي الاسرائيلي ان تأخذ في الحسبان الحقوق والاماني المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره ونييل سيادته وتحقيق تقرير مصيره دون ضغط خارجي وانشاء دولته المستقلة على ارض فلسطين .

وفي هذا السياق ، نؤيد عقد مؤتمر دولي للسلم معني بقضية الشرق الاوسط تشارك فيه جميع الاطراف المعنية مباشرة على قدم المساواة كما يدعو الى ذلك اعلان جنيف وبرنامج العمل الصادر في عام ١٩٨٣ عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين .

ولابد من وقف الحرب الطائفية بين الاشقاء التي عصفت بأرض لبنان لاكثر من عقد ، والتي اودت بحياة عدد لا حصر له من الناس وأدت الى دمار الممتلكات . وان النكبات الحالية التي ضاعفت منها الغزوات والاعتداءات الاسرائيلية التي لا مبرر لها في عام ١٩٨٣ ، لاتزال تنزل آلاما هائلة بالسكان اللبنانيين . واليوم يحتاج لبنان الى التضامن والدعم الدوليين لضمان سيادته وسلامته الاقليمية واستعادة وحدته الوطنية وبدء جهود اعادة تعميره .

ويحدونا أمل خالص ان يستعيد لبنان أمنه وأن يعيش كبلد مسالم يعمه الازدهار كعهده في الماضي .

وختاماً ، فإن منطقة الشرق الاوسط يمكن أن تشهد تطورات أكثر خطورة اذا لم يوضع حد للملف الصهيوني . لذلك ، يحدونا أمل مخلص في ان تقوم الامم المتحدة ، وخاصة مجلس الامن ، الذي يمثل أفضل محفل لمناقشة المنازعات المتعلقة بالسلم والامن ولتسويتها ، باجبار اسرائيل على الالتزام بالمبادئ الخاصة بحرمة السيادة والسلامة الاقليمية للدول ، وذلك بسحب قواتها من جميع الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة .

السيد برماناند (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لابد لنا من أن نعمل على ألا يسجل التاريخ أبدا أنه في حين كانت هذه الجمعية العامة والعالم يضيعان الوقت ، كان الشرق الاوسط يحترق . فالحالة هناك تزداد حرجا . واذا أراد المرء أن يستخدم المصطلحات العلمية على نحو ما يفعل العلميون في المجال النووي ، فإن الكتلة عندما تصل الى هذه المرحلة ، فإنها تأخذ في التولد الذاتي ، ويمكن ان تستخدم الطاقة والقوة المتولدتان منها إما في التدمير أو في البناء . واذا كانت الحالة في الشرق الاوسط لم تصل بعد الى هذه المرحلة الحرجة ، فإنها تقترب منها بشكل سريع ، ولابد من العمل من أجل الحيلولة دون تعريض هذه المنطقة للدمار الذاتي .

ان مشاكل هذه المنطقة ، وان بدت متشابكة فانه ليس من المستحيل ايجاد حلول لها . فهي الى حد كبير من صنع الانسان ، وبالتالي فإنها لا تخرج عن نطاق ذكائنا أو قدراتنا على التوصل الى الحلول أو استنباط السبل التي يمكن من خلالها التوصل الى تلك الحلول . ان ما نحتاج اليه لتحقيق ذلك هو اعتراف واضح من جانب كل المعنيين بالامر بأن هناك حاجة ملحة للسلم والهدوء في المنطقة ، بالإضافة الى الارادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك .

وتتمثل العناصر الاساسية لمشاكل الشرق الاوسط في الصراع العربي الاسرائيلي والاراضي المحتلة ، والحرب العراقية الايرانية ، والحالة في لبنان . وهذه كلها مسائل ملحة وتهم هذه الجمعية بشكل مباشر . ولكن الصراع العربي الاسرائيلي قديم قدم

الامم المتحدة ذاتها . ولقد استمعت هذه الجمعية على مدى اليومين الماضيين الى بيانات فصلت اسباب هذا الصراع ، وكانت كلها واضحة في الالتزام بالفكرة القائلة بان لب هذه المشكلة هو الحالة التي لا يمكن قبولها للشعب الفلسطيني . ان الحرمان المستمر لهذا الشعب من حقه الثابت في تقرير المصير وفي ان يكون له وطن خاص به هو بدون شك اهم عامل منفرد في هذه المسألة .

لذلك فان ترينيداد وتوباغو لا يسعها الا ان تأمل في ان الدعوة لعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة لمعالجة هذه المشكلة والتوصل الى تسوية مقبولة قبولا متبادلا ستلقى الاهتمام من كل الاطراف المعنية . والواقع ، ان هذه الدعوة ينبغي الاهتمام بها نظرا لانها تمثل الحل المعقول والوحيد . واذا لم يحدث ذلك ، فانني اخشى باننا سنظل نشهد استمرار الاعمال الارهابية ، سواء كان ذلك من جانب الافراد او بوحى من الدول ، مع ما يترتب عليها من أعمال انتقامية .

والجزء الثاني من معادلة الشرق الاوسط هو الحرب العراقية الايرانية . وعلى الرغم من الجهود الهائلة والدؤوبة التي بذلها مجلس الامن والجمعية العامة والامين العام وحركة عدم الانحياز ، فان هذا الصراع الذي استمر خمس سنوات لا يظهر أي بادرة عن قرب انتهائه أو هدوء حدته ، الامر الذي لا يمكن الا ان يكون مصدر قلق عميق لكل الدول المحبة للسلام التي ننتمي اليها . لقد تحول هذا الصراع الى حرب للاستنزاف لا يمكن في رأينا ان يستفيد منها أي من المقاتلين ، ولا يمكن ان ينجم عنها الا معاناة تفوق الوصف لسكان البلدين . فالحسائر المستمرة في الارواح وقصف الاهداف المدنية وما الى ذلك ، هي أمور لا يمكن ان تؤدي الا الى تدمير اقتصادات البلدين المتقاتلين ، والمستفيد منها هم مورّدو الاسلحة والعتاد . فهل هذه هي رغبة الطرفين ؟ هل يرغب الطرفان في اثناء الاغنياء اصلا على حساب تنميتهما الاقتصادية والاجتماعية ، أو انهما سيريان عدم الجدوى من استمرار هذه الحرب ، التي لا يمكن ان تؤدي الا الى جعل شعبيهما يعيشان في حالة خوف مستمر والى ازكاء العداوة والرغبة في الانتقام ؟

ونحن نأمل في ان يبدي قادة البلدين خصال الحنكة السياسية التي يتطلبها الموقف الراهن ، وان يضعوا حدا لهذا الصراع بين الاخوة ، ويجلسوا على طاولة المفاوضات لازالة ما بينهم من خلافات . وتود ترينيداد وتوباغو ان تشيد بالجهود التي يبذلها كل اولئك الذين يجاهدون من اجل تحقيق هذه الغاية ، كما تود ان تشجعهم على المضي في سعيهم من اجل التوصل الى صيغة يمكن من خلالها بلوغ هذه الغاية .

واخيرا وليس آخرا على الاطلاق في معادلة الشرق الاوسط هو ذلك الصراع الطائفي المرير والمستمر في لبنان ، والتدخل الاجنبي الذي دفع ذلك البلد الى ما يقرب من حالة الفوضى خلال العام الماضي . وليس في نيتنا الخوض في اسباب المشاكل اللبنانية ، فقد أفصح عنها على مدى السنين ، بل وحتى اثناء هذه المناقشة . والامر الذي يهم ترينيداد وتوباغو هو العجز الواضح للحكومة اللبنانية وجيشها عن كبح جماح ذلك العنف الطائفي ، نظرا لان هذا الاخفاق لا يمكن إلا ان يخدم المصالح السياسية للدول الاجنبية . وهو لا يشجع التدخل الخارجي في السياسة الداخلية للبنان فحسب ، بل من المتصور انه يمكن أيضا ان يفضي الى غزو لبنان مرة أخرى .

ويتعيّن على قادة شتى الطوائف المتحاربة ان يدركوا انه ليس هناك مناصر في الحروب الاهلية ، وانه ينبغي لهم ان يلقوا بأسلحتهم جانبا ويعملوا معا لاعادة بناء لبنان بالسرعة والكفاءة اللتين نعلم في ترينيداد وتوباغو انهم قادرين عليهما . ان الدعوة "للعمل الدولي" ، التي صدرت عن هذه الجمعية العامة في السنة الماضية ، للمساعدة في عملية اعادة البناء والتعمير لا يمكن ان تتحقق الا اذا تهيأ المناخ اللازم لها . وهذا المناخ ليس موجودا في الوقت الحالي ، بل ان قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لا يسمح لها باداء مهامها على نحو مناسب ، ومع ذلك ، فاننا نأمل في ان الحكومة اللبنانية سوف تتمكن من تحقيق المصالحة بين الطوائف المتحاربة ومن تهيئة المناخ اللازم لاستعادة السلم والهدوء اللذين يتطلع اليهما لبنان . لذلك ، تهيب ترينيداد وتوباغو بالمجتمع الدولي ، وخاصة جيران لبنان ، ألا يعملوا شيئا سوى ما يعزز هذه العملية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن الى مراقب جامعة الدول العربية ، إعمالا للقرار ٤٧٧ (د-٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) : ان مناقشة بند الشرق الاوسط تجيء في ظرف يشهد العالم فيه العديد من التطورات ، الايجابية منها والسلبية .
 الايجابية - احتمال تخفيف حدة التوتر الدولي في أعقاب قمة جنيف بين زعمي الدولتين الكبيرين ، ان قمة جنيف اعادت الى العلاقات السوفياتية الامريكية قنوات اتصال كانت معطلة ، وهذا بحد ذاته يشكل خطوة نأمل ان يتبعها خطوات .
 صحيح ان قمة جنيف لم تتطرق الى أزمة الشرق الاوسط بشكل مركزي . لعل هذا لم يكن ممكنا ، نظرا لكون موضوع نزع السلاح يشكل أولوية في معادلة العلاقات بين الدولتين العظميين . إلا أن الرئيس ريغان عندما أشار الى المناطق والاقاليم ذات الازمات الساخنة ، استثنى منها ويا للعجب منطقتي جنوب افريقيا والشرق الاوسط . ولعل اسقاط هاتين المنطقتين لم يكن هفوة بمقدار ما كان تعبيراً عن ادراك كامن بأن الولايات المتحدة تتبع في معالجة هاتين الازمتين سياسات مغايرة للشرعية الدولية التي ساهمت قرارات الامم المتحدة في ارساء قواعدها .

إلا أن هذا الاسقاط لا يعني بالضرورة عدم الاعتراف بوجود أزمات متفاقمة في كل من الشرق الاوسط وجنوب افريقيا . لكن عدم تسميتهما كانت بنظرنا محاولة من أجل شراء مزيد من الوقت يتاح فيها للكيانين العنصريين اسرائيل وجنوب افريقيا مزيد من الامكانية في متابعة السياسات العدوانية التي يتبعها كل من نظام بريتوريا في جنوب افريقيا وتتبعها اسرائيل في المناطق المحتلة ، وفي تصديها لمشاريع السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط .

هذا الوضع قد يشكل عنصرا سلبيا مستمرا لكن باستطاعتنا القول أن مجرد انعقاد قمة جنيف واللقاء الهام الذي جرى بين الزعيمين السوفيياتي والامريكي من شأنه أن يمهد لعملية ازالة متدرجة للتوتر الدولي ولغجوة الثقة بين هاتين الدولتين اللتين باستطاعتهما في حال التصادم النووي أن تهددا لا مجرد السلام ، بل معظم الوجود الانساني .

من هذا المنظور رحبنا بهذه القمة ونحن نقيمها لا من خلال النتائج العملية القليلة التي أنجزتها ، بل من حيث ما أشاعته من جو ينطوي على تشجيع للحوار وللتفاهم وبالتالي احتمالات النظر الى القضايا والازمات العالقة وليم بمشابة وسيلة للتسابق على بسط الهيمنة والنفوذ ، بقدر ما هو نمو مزيد من الوعي بأن بقاء الازمات عالقة ومتفاقمة من شأنها أن تجهض ما أنجزته قمة جنيف من نتائج وتفاهمات .

لذلك نعتقد أن الفرصة أصبحت مواتية أكثر لدفع مشروع انعقاد مؤتمر دولي يعالج أزمة الشرق الاوسط بكل جوانبها وليكون إطارا وآلية لايجاد حل لكل المشاكل الناشئة عن النزاع العربي الاسرائيلي . ونحن نعتقد بأن معارضة الولايات المتحدة الشديدة ، لمثل هذا المؤتمر الذي دعت اليه قرارات الجمعية العامة ، لابد أن تتضاءل إذا ما ادركت الولايات المتحدة أن بقاء الازمة عالقة في الشرق الاوسط من شأنه أن يبقى فتيل الانفجار ، وما ينطوي عليه هذا من عدم استقرار ناهيك عن الغبن الفاقع التاريخي لشعب فلسطين وحتمية التمرد العربي الرافض لهذا الغبن . وكذلك فإن الولايات المتحدة ستعي عند يقظة الضمير والعقل بأن العلاقة الاستراتيجية الامريكية

الاسرائيلية هي الاداة التي توظفها اسرائيل من أجل استمرار احتلالها للأراضي العربية ، واستمرار خطتها في الهيمنة والضم والتوسع ، واستمرارها في ايجاد الاوضاع التي من شأنها أن تحول دون تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وبلورة كيانه الوطني على أرضه .

كما أن صانعي القرار والرأي في الولايات المتحدة في حالة اليقظة لا للعقل والضمير فحسب ، بل في لحظة الوعي على المصلحة أيضا ، سيكتشفون أن العلاقة الاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية من شأنها تعطيل مسيرة الوفاق الدولي على المستوى الكوني وكذلك تعطيل مسيرة السلام الشامل والعادل في الشرق الاوسط .

يتبين لنا من هنا ، أن مسيرة السلام العالمي مرتبطة الى حد كبير مع مسيرة السلام العادل في الشرق الاوسط ، هذا السلام العادل الذي لا تتوفر شروطه ، إلا بانسحاب كامل لقوات الاحتلال الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره .

لقد أصبحت هذه الشروط بديهية ، وأضفت عليها الامم المتحدة والمجتمع الدولي الشرعية المطلوبة ، واية محاولة لتمييع هذه الشروط أو للطعن بالشرعية الدولية يسببان بالضرورة مساهمات في تعطيل مسيرة السلام ، لذلك عندما نتوجه الى صانعي القرار والرأي في الولايات المتحدة فاننا نقوم بهذا ، لكون العامل الاساسي في تعطيل عملية التوجه نحو الحل الشامل والعادل هو درجة التساهل الامريكي مع السياسات العدوانية والتوسعية لاسرائيل ، ودرجة التسامح الاستغزازي لممارسات اسرائيل الخارقة لابطس القوانين الدولية والمفاهيم الانسانية .

... وإلا كيف نفسر الموقف الامريكي الراهن من استمرار الوجود العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان ، والذي يستبقي لذاته حق الاعتداءات المتكررة على قرى ومدن لبنان ، كما حصل في اليومين الاخيرين في راشيا الوادي بالبقاع الشرقية ، ألا تدرك الولايات المتحدة أن استمرار الاحتلال العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان يحول دون امكانية الشرعية اللبنانية من بسط وممارسة سلطاتها كاملة ، بما في ذلك انتشار

جيشها على الحدود اللبنانية ، والكل يعلم أن هذا الوجود الاسرائيلي في جنوب لبنان هو العامل الرئيسي الذي يبقي النزيف المأساوي فيها ، لان اسرائيل تتحايل على قراري مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) القاضيين بانسحاب اسرائيل الفوري من الاراضي المحتلة ، ولولا التساهل الامريكي في هذا الموضوع ، لما تمكنت اسرائيل من الطعن في قرارات الامم المتحدة ، ولا تمكنت من خرق والاستمرار في خرق سيادة لبنان .

كذلك الامر ، فان الجولات الاستطلاعية للطيران الحربي الاسرائيلي فوق الاراضي اللبنانية وفي بعض الاحيان السورية ، تريد أن تجعله اسرائيل حقا طبيعيا مكتسبا ، ويصبح التصدي لهذا العدوان كأنه انتهاك لحق اسرائيل في اختراق سيادة الاجواء اللبنانية والسورية . ان هذا المنطق المعكوس والخطير ، ليس مجرد دلالة على المثلث الاسرائيلي فحسب ، بل ان استمرار ممارسته يشكل سابقة خطيرة تعرض أزمة الشرق الاوسط الى مزيد من التفاقم والعنف والتعقيد . التساهل الامريكي في هذا المضمار انعكس في التبريرات التي أعطاها الرئيس ريغان عندما اعتدت اسرائيل على تونس مسببة بهذه الفارة الهمجية مقتل العديد من أبناء الشعب التونسي والفلسطيني ، وما كونته هذه الفارة من تماد وتوسع في ترجمة هذا الحق المشبوه الذي تدعيه اسرائيل لنفسها بأنها تستطيع اختراق اجواء أية دولة والقيام بفارات على أي بلد ، ضاربة عرض الحائط بادانات الراي العام الدولي وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة في هذا الشأن .

كل هذا يعود الى أن السياسات الامريكية المتبعة تنطلق من تبرير مسبق لاعتداءات اسرائيلية حاملة ولاحقة ... وجاءت قضية بولارد تكشف عن عملية تجسسى اسرائيلية قائمة في الولايات المتحدة ، لتفتح البمائر على كيفية تحول التساهل الامريكي نحو اسرائيل الى استفلال رخيص يثبت بما لا يرقى اليه الشك بأن اسرائيل في توقعها المزمع تشك حتى بأقرب حلفائها وأنها على استعداد للطعن بأمنهم بما يتجاوز ما سمى في أجهزة الاعلام الامريكي : "بالحدود اللائقة للتعامل بين الاصدقاء" .

عندما حصلت الصدمة من انكشاف بولارد وقضية التجسس هذه استنفرت القوى الصهيونية ، والمؤسسات الحاكمة في اسرائيل ، والمدمنون على تأييد اسرائيل كل

طاقاتهم لوضع حد لازمة الثقة التي نشأت والتي من شأنها أن تؤدي الى تآكل في طبيعة العلاقات الامريكية الاسرائيلية ، وقامت محاولات مكثفة لتصوير هذه العملية وكأنها مجهولة من قبل القيادة الاسرائيلية ، وكان ما سمي بالاعتذار الذي تقدمت به الحكومة الاسرائيلية بالتنسيق مع وزير خارجية الولايات المتحدة مناسبة تلقفتها القوى الامريكية المؤيدة لاسرائيل ، جاعلة منها ذريعة لقفل القضية بأسرع وقت ممكن ، إلا أن الشروحات التي حملت في كثير من قطاعات الرأي العام الامريكي لا يستطيع طمسها بهذا الشكل المتسرع ، وحتى أجهزة التحقيق الامريكية أخذت تعي أساليب المراوغة والتحايل والاكاذيب الاسرائيلية ، وكأنها تتذوق القليل القليل مما يتذوقه المجتمع الدولي والامم المتحدة ، ناهيك عن ضحايا العدوان الاسرائيلي عن طرق ثل الشرعية الدولية وخرق القواعد الاخلاقية البسيطة .

ان هذه القضية لاتزال رهن التحقيق ، ولكن أبعادها خطيرة للغاية ، إلا أن خطورتها الكبرى هي في الذرائع التي تحاول اسرائيل وأنصارها أن توجد بها أسبابا لتخفيف هذا الخرق ، مفادها أن جهاز الاستخبارات الاسرائيلية كان يريد لا التجسس على الأمن الأمريكي بالذات ، بل أن يسرق المعلومات الأمريكية المتعلقة بالامكانيات الدفاعية لدى بعض الدول العربية كأن هذا يصبح تجسسا اسرائيليا مشروعا وتحولته أجهزة الاعلام الصهيونية الى ادانة مبطنة - وفي بعض الاحيان علنية - ان الولايات المتحدة لم تعط ، رغم كل ما تعطي ، المعلومات الكافية التي تريدها اسرائيل . وتتحول قضية التجسس بولارد الى قضية "معزولة" أحد أسبابها - ويا للمفارقة - ان الولايات المتحدة ، مقصرة مع اسرائيل فيما تمدها به من معلومات مطلوبة ! وكأن التجسس الأمريكي على الدول العربية يمكن اعتباره مسألة بسيطة مسلم بها .

إذا كان هذا هو نمط التعامل مع الحليف الاول ويكاد يكون الوحيد لاسرائيل في العالم يمكن عندئذ أن نتصور كيف تتعامل اسرائيل مع ضحاياها ومع الذين تنظر اليهم كأعداء ، وتستهدفهم كضحايا . وهنا لا تكمن حقيقة النوايا الصهيونية فحسب بل طبيعة العقيدة الصهيونية أيضا .

كثرت في الاسابيع الاخيرة حملات التشهير التي قامت بها اسرائيل وأنصارها المدمنون في الولايات المتحدة ضد قرار الجمعية العامة الذي يعلن أن الصهيونية وجه من أوجه العنصرية ، وكان هذا بمناسبة الذكرى العاشرة لهذا القرار التاريخي . لم تستهدف حملة التشهير هذه تنفيذ القرار ولا الرد على حيثياته ، بل لجأت اسرائيل الى أسلوب الطعن فيه وكأن وصفها بحد ذاته هو الحقيقة البديلة لهذا القرار .

لقد عجزت اسرائيل عن مجابهة الأدلة الواضحة والدامغة على حقيقة عقيدتها وسلوكها العنصريين ، فلجأت بمناسبة الذكرى العاشرة الى حملة تتسم بالهذيان والهستيريا ، ومار وصفها للقرار المحك الذي تقام به ولاءات بعض السياسيين الانتهازيين في الولايات المتحدة . وبالتالي استحقاقات أصوات الناخبين المتأثرين بالنفوذ الصهيوني . لقد سبق لنا في هذا المضمار أن تحدثنا السفراء الأمريكيين

السابقين والمندوب الامريكي الحالي عندما تراحموا بكل أسف ، للمشاركة في "مهرجان" أقامته المنظمات الصهيونية بواسطة البعثة الاسرائيلية في احدى قاعات الامم المتحدة كي يشاركوا في ترديد الشعارات والمطالب الاسرائيلية دون أن يكلفوا أنفسهم عناء التثبت من الحقائق الواضحة التي استند اليها هذا القرار إذ لو فعلوا ذلك لادركوا أن مسؤولياتهم تجاه التاريخ تقضي عليهم ألا يكونوا الصدى للتزوير الصهيوني ، بل أن يرجعوا للكلمة حرمتها ولموقفهم الشعور بالمسؤولية .

لا نريد اليوم أن نسجل ما حدث في السنوات العشر الماضية من ممارسات اسرائيلية واعتداءات متكررة وغزو للبنان مرتين وغارات على بغداد وتونس وبهــروت وسوريا ومن عمليات الضم غير المشروع وإنشاء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة بغية استباق امكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الإطار الذي ارتثاته الشرعية الدولية .

لا نريد أن نعيد الى انتباه المجتمع الدولي ما قامت به اسرائيل من تحدد لارادة المجتمع وخرق لميثاق الامم المتحدة وتنصل متواصل من الامتثال لقرارات هذه الهيئة الدولية ، لا نريد أن نعيد الى الازهان المجازر التي ارتكبتها اسرائيل بحق المواطنين المسالمين في جنوب لبنان والضفة الغربية وغزة والجولان والقدس ، ولا نريد إن نعيد الى الازهان المآسي اليومية التي يعيشها ضحايا العدوان والاحتلال الاسرائيليين الناتجة عن القمع وتهديم البيوت وعمليات المباغطات العسكرية على بيوت الامنين ، لا نريد أن نعيد الى الازهان كل هذه التجاوزات والجرائم ، لانها ماثلة بوضوح أمام الرأي العام الدولي وأمام هذه الجمعية الموقرة .

وإذا قلنا أننا لا نريد أن نسجل هنا مسلسل المخالفات والاعتداءات والانتهاكات وعمليات الترويع والتخويف والتشريد والارهاب التي تقوم بها اسرائيل ، هذا لا يعني مطلقا أنه يمكن لاسرائيل ولانصارها تغييب هذه الحقائق الموثقة والمتكررة يوما بعد يوم بمصفاة قلما شهد التاريخ مثلها ولا يجاري اسرائيل في مستوى المصلف والعدوان سوى التوأم العنصري الآخر ، نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وإذا كنّا لا نريد أن

نسرد بالتفصيل طبيعة الممارسات الصهيونية والاسرائيلية فلانها معروفة ولاننا نريد أن نتجاوز الانفعال من أجل أن ندفع المجتمع الدولي في محاولة شجاعة لوضع حد لهذا العدوان ولايجاد الحل الذي ينهي هذا الخرق لحقوق الشعب الفلسطيني ولسيادة الدول العربية والذي يعطي السلام فرصة الصيرورة والتكامل . إلا أنه يجب ألا يغيب عن بالنا ضرورة التحصن أمام مخططات اسرائيل الرامية الى شراء المزيد من الوقت بغية ترسيخ شمار عدوانها وبغية تحريف الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي عن التوجه الى جوهر قضية النزاع في الشرق الاوسط من خلال المتاهات الموسمية التي تقوم بها اسرائيل والحركة الصهيونية العالمية من أجل إعطاء الفرص لعدوانها وتوسعها ، وتحقيق اهدافها للهيمنة على المنطقة .

لقد التزمت الدول العربية بخيار السلام عندما اجتمعت على قرارات قمة فاس في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ . وكما أكدتها القمة الطارئة في الدار البيضاء في آب/أغسطس ١٩٨٥ . من هذا الالتزام طالبنا ولانزال نطالب الامم المتحدة أن تقوم بإرساء قواعد وركائز المؤتمر الدولي الذي أيدناه ونأمل أن يتحقق في أسرع وقت ممكن ، نقول أسرع وقت ممكن لأن الوقت يدهم فرص السلام ولأن الظروف لا تزال مواتية لاندفاع نحو هذا السلام العادل المنشود حتى لا يحتاج للالتباس امكانية التمييز ولا يكون الالتباس مدخلا جديدا لمراوغات وتحايلات اسرائيل التي طالما فوّتت على المجتمع الدولي الكثير من الفرص لتثبيت السلام العادل في الشرق الاوسط . بمعنى آخر يصبح التفاوض بمفهوم اسرائيل تفاوضا حول كيفية الغاء حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وليس التفاوض بغية إقامة الكيان الوطني المستقل الذي ينتج عن ممارسة الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير .

كما أن اسرائيل جعلت من عدم التفاوض بشروطها ، فرصة مناسبة لقيامها بعمليات الضم والتهويد كما فعلت في القدس الشريف ومنطقة الجولان وطابا المصرية - ناهيك عن زرع المستعمرات في هذه المناطق بشكل يفرّغ كلمة الانسحاب من أي معنى ومضمون .

لذلك عندما يقال بأن ٢٤٢ هو أحد الاسس للحل ، فلا بد أن يعني ذلك انسحاباً كاملاً يتركوي على إلغاء إجراءات الضم وتفكيك المستعمرات .
أن قرار ٢٤٢ القاضي بالانسحاب الكامل يعني عودة السيادة في هذه الأراضي المحتلة إلى أصحابها الفلسطينيين وأصحابها في الدول العربية .

وعندما يقال بأن قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و ٣٢٨ (١٩٧٣) هما أساسى الحل . فماذا يعنى هذا بالنسبة الينا ؟ ان التجارب التى عايناهما منذ تبني مجلس الامن هذين القرارين ، وجدنا على سبيل المثال كيف ان اسرائيل فست اسقاط "ال" التعريف "The" من النص الانكليزي لىبدو أى انسحاب وكأنه "تضحية" أو "تنازل" من قبلها .

لذلك فان اعتماد قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) كأساسى للسلم الكامل غير المشروط من كل الاراضى العربية المحتلة لابد وأن يأتى دون غموض أو لبس أو تحايل فى التفسير والتنفيذ .

يكفى أن اسرائيل فست هذا القرار على أنه يجعل من الضفة الغربية المحتلة أرضا مستباحة سيادتها معلقة ، ومصيرها ومصير السكان الفلسطينيين فيها عرضة للمساومة ، إن لم يكن للإلغاء .

كذلك عندما يقال بأن الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٢٨ هو شرط مسبق للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، فإن الرد على القائلين بذلك وعلى الولايات المتحدة بوجه التخصيص ، يكون بالتساؤل التالى :

هل من الممكن للفلسطينيين أن يقبلوا بأن تعامل قضية وجودهم ومصيرهم ومستقبلهم وحقوقهم على أنها مجرد مسألة "لاجئين" . إن ما ارتضت به الشرعية الدولية المتمثلة فى قرارات الأمم المتحدة والشرعية العربية المتمثلة فى قرارات قمة فاس تؤكد التزاما واضحا بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير على أرض وطنه ، وأن تراكم القرارات بهذا الشأن ، منذ عام ١٩٦٧ ، يستهدف تأمين هذا الحق للشعب الفلسطينى وممارسته ضمن إطار ما حددته الشرعية الدولية .

لذلك ، يتضح بأن هنالك تلازما مطلوبا بين مقتضى الانسحاب من جهة ، وحق تقرير المصير من جهة ثانية ، يستتبع هذا أنه لا يمكن أن يكون التفاوض كما تريده اسرائيل إملاء من موقع الاحتلال ، أو تفاوضا من أجل التفاوض أو بالأحرى من أجل تضييع الوقت . فى كلتا الحالتين تصبح العملية المسماة "التفاوض" بالمفهوم الاسرائيلى عملية رضوخ وإقرار للأمر الواقع الذى تريده اسرائيل أو لأمر واقع تريده معذلا بعض التعديل .

إن المفاوضات تستهدف اجمالاً نتيجة محددة حيث أن عملية التفاوض هي وسيلة لتحقيق هذه النتيجة . إن النتيجة المتوخاة لاية مفاوضات في أزمة الشرق الأوسط يجب أن تتوافق مع مشيئة الشرعية الدولية ولذلك أيدنا دعوة الأمم المتحدة لمؤتمر دولي واضح الاتجاه نحو الهدف المشروع أي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وانسحاب القوات الاسرائيلية المحتلة من الأراضي العربية .

في ضوء ما تقدم يتبين لنا أن آلية المفاوضات لابد أن تكون مجهزة بطريقة تؤمن معالجة كل القضايا الناشئة عن النزاع العربي الاسرائيلي بشكل متزامن حتى يتحقق الحل الشامل والعاقل بما يضمن تطابق النتيجة مع مقتضيات ما حددته الشرعية الدولية المتمثلة بمجمل قرارات الأمم المتحدة .

إن خيار السلام على مفترق الطرق ، وكما أشرنا فإن عامل الزمن يداهمه ولعل الفرص مواتية ولن تستمر بهذا الشكل الى وقت بعيد ، لهذا نناشد بالحاح الامين العام للأمم المتحدة وأجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة بأن توظف رصيدها الفكري والسياسي والمعنوي لاستنباط هيكلية المؤتمر الدولي وأن تنشط مجهوداتها في سبيل اقناع المترددين حتى لا يبقى التردد مدخلا لزرع بذور العنف واستمرار التوتر وانعدام الاستقرار في منطقة حيوية حساسة مثل منطقة الشرق الأوسط .

لقد حان الوقت أن تعود للأمم المتحدة هيبتها ومصداقيتها وأن تصبح قراراتها نافذة ، فتكون العقوبات الواردة في ميثاقها نصيب من يتحدى هذه القرارات ، والمكافأة نصيب من يمثّل لشرعيتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى آخر المتحدثين

في مناقشة هذا البند . وسيجري التصويت على ما سيقدم من مشاريع قرارات تحت هذا البند في جلسة لاحقة للجمعية العامة يعلن عنها في "اليومية" .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥